ضوء لنا

شهرية مستقلة تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر

تشرين الأول 2014 العدد (14)

اقتلاع تماثيل حافظ الأسد في السويداء

4 شخصيات سياسية واجتماعية ودينية تعقد اجتماعاً في السويداء

6 الجيش الحر يسيطر على تل الحارة ويبدأ معركة للوصول إلى مركز مدينة درعا

24 سلسلة تفكك النظام ح- 5/5 دمشق ترد على الهجوم الإسرائيلي بقصف حافلة في سوريا

ملف العدد: رؤيا في منظمات المجتمع المدني

10 - منظمات المجتمع المدني رؤية ومسار وحل

12 - آثار العنف الدائر في سوريا على المجتمع المدني

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد..نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة

www.dawdaa.com | dawdaa.syria@gmail.com | www.facebook.com/dawdaanewspaper

رئيس التحرير
محمد ملاك

مدير التحرير
هالة درويش

سكرتير تحرير
زويا منصور

الأخبار المحلية بالتعاون مع مركز
سويدا خبر الإعلامي في المنطقة
الجنوبية

ضوء لنا
www.dawdaa.com
dawdaa.syria@gmail.com
www.facebook.com/dawdaanewspaper

أخبار المحليات

شخصيات سياسية واجتماعية ودينية تعقد اجتماعات في السويداء لمناقشة الأخطار التي تواجهها بمعزل عن قوات النظامالجيش الحر يتقدم في ريفي درعا والقنيطرة

الجيش الحر يسيطر على تل الحارة ويبدأ معركة للوصول إلى مركز مدينة درعا

رأي

منظومات المجتمع المدني .. رؤية ومسار وحل .. أم مجرد استنساخ — علاء الدين زيات
آثار العنف الدائر في سوريا على المجتمع المدني — سحر حويجة
المجتمع المدني في سوريا، العقدة المستعصية — محمد الجرف
منظمات المجتمع المدني ودورها في البلاد التي تعاني النزاعات المسلحة — جديع نوفل
العصبية الطائفية السلطوية — شمس الدين الكيلاني
المنظمات غير الحكومية من خلال تاريخ حركة التضامن, مبادئها وأنماطها — ترجمة
سلسلة تفكك النظام / الحلقة الخامسة
دمشق ترد على الهجوم الاسرائيلي ... بتفجير حافلة في سوريا — ترجمة

تحقيق

سمير عيطة: الحرب لا تصنع الحرية وإيقافها هو الأهم — مجيد محمد

لقاء

اللجاة مجلس إداري وأمني وتوحد العشائر في تشكيل عسكري واحد
فريق تحرير ضوضاء

تقرير خاص

التحالف المدني السوري (تماس) — تماس - اللجنة الإعلامية
ضربات التحالف على داعش فعل ورد فعل — وكالة سمارت- خاص ضوضاء
النصرة بين قتال النظام والسير على خطا تنظيم «الدولة» — وكالة سمارت- خاص ضوضاء

ادب

النصب — قصة قصيرة - مهند الخالد من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

صدر العدد الثامن من مجلة سيدة سوريا
سيدة سوريا شهرية مستقلة تعنى بالمرأة السورية تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر
www.saiedetsouria.com

افتتاحية

سيناريوهات لإمارة النصرة

اقتحام جبهة النصرة لقرى جبل الزاوية ، ومنها قرية «دير سنبل» مسقط رأس جمال معروف ، ثم أسره على يد صقور الشام ، بعد ذلك بفارق يوم واحد نسمع عن انشقاقات كبيرة بين تشكيلات حركة حزم ، ثم انسحاب قائد الحركة مع عشرات العناصر ليس أكثر وبقية أسلحة نحو حلب ، وفي يوم تالٍ تسيطر النصرة على قرى وقرى جديدة. نتائج العملية حصول جبهة النصرة على عشرات الدبابات التي كانت بحوزة جبهة ثوار سوريا وحركة حزم ، إضافة إلى مستودعات من الأسلحة ، والأهم منظومة صواريخ «تاو» ، والتي تسلح بها الولايات المتحدة الأمريكية حركة حزم.

وإن كان جمال معروف قد ظهر بعد ساعات ليؤكد أنه ليس مختطفاً ، وأنه موجود في مكان آمن لم يفصح عنه ، لن يغير بالمعادلة على الأرض شيئاً ، فمعظم مناطق الريف الإدلبي قد باتت تحت نفوذ جبهة النصرة ، وما تبقى بيد كتائب إسلامية ، كأحرار الشام وصقور الشام وغيرها ، فيما انسحبت التشكيلات المعتدلة من المنطقة برمتها.

هذا التدهور المسرع لتجمع قوى ك «جبهة ثوار سوريا» وحلفائها الأقوياء «حركة حزم» الأفضل تسليحاً ليس وليد الصدفة ، فقد قامت جبهة النصرة قبل البدء بعمليتها الكبرى بتحالفات مع كتائب إسلامية في المنطقة بريف إدلب ، بهدف إخراج قوات جمال معروف من المنطقة ومن الحدث العسكري فيها على حد سواء ، يظهر ذلك من تشكيل محكمة للفصل في أسباب الاشتباكات بين «جبهة ثوار سوريا» قوات جمال معروف ، وبين جبهة النصرة ، ويكون رئيس هذه المحكمة «الشيخ عبد الله المحيسني» رجل النصرة. إذاً لم تقاتل جبهة النصرة وحدها في هذه المعركة ، ونسأل هنا: هل كان ما حصل نتيجة أخطاء ارتكبها جمال معروف ممثل الجيش الحر كجزء من هيئة الأركان ، أم هي نتيجة مطامح النصرة لإنشاء إمارتها في شمال غرب سوريا أسوة بداعش في شرقها ، أم أن هناك لاعباً أكثر تأثيراً على الحدث السوري في هذه الأوقات ؟

فمنذ بدأت تصريحات الإدارة الأمريكية التي تنوس بين إرادة تسليح وتدريب المعارضة المعتدلة ، وبين عدم جدوى وضع السلاح بيد فلاحين وأطباء أسنان حسب الرئيس أوباما ، ثم بدء بناء التحالف لضرب تنظيم الدولة الإسلامية ، بعد السماح بالانهيار الكبير في العراق ، في صفوف الجيش الذي أشرفت الولايات المتحدة على بنائه في السنوات العشر الماضية ، كانت تصريحات الإدارة الأمريكية تلك إرهاصات أولى ومقدمات لهذه النتيجة. فجمال معروف بصفته ممثلاً للقوى المعتدلة ، في جبهة تعج بالقوى والتشكيلات الإسلامية ، راكم الكثير باستحواذه على الدعم الغربي ، ما يجعل من احتمال تضخم قوته عاملاً مقلقاً ، حين ينظر إليه كحليف لأمريكا ، ورأس حربة للحسم البري ضد الإسلاميين ، ما إن تستكمل الضربات الجوية الأمريكية مهمتها ، ذاك في أقله من مبدأ أن تتغدى النصرة وحلفاؤها بعدوهم البري المحتمل ، قبل أن يتعشى بها.

ولا يتوقف أثر التدخل الغربي عند هذا الحد ، فقصف مقرات النصرة مع بدء ضربات التحالف ، فتح الباب على تعاطف الخزان البشري في المنطقة ، وجله من المسلحين ، مع جبهة النصرة ، خاصة عندما تمتلك النصرة الحنكة لخلط الأوراق بشكل جيد ، بإظهار نفسها ضحية بين مطرقة طائرات التحالف وسندان قوات النظام.

فقد سارع النظام للضغط على جبهة مورك ، مكثفاً غاراته الجوية وقصفه ، حارقاً الأرض ومجبراً مرابطي التشكيلات عامة على الانسحاب ، ما جعل الناس تزيد التعاطف مع النصرة ، التي كانت عناصرها في مقدمة التشكيلات ضد النظام جنوب إدلب وشرقي حماه والقلمون. وعززت النصرة انسحابها من مورك باقتحام مدينة إدلب ، واحتلال مؤسسات النظام بما فيها قصر المحافظ لساعات ، ما رفع رصيدها بين السكان القلقين من اجتياح النظام ، وقد زُرع في ظنهم أن ليس كالنصرة من يحميهم منه.

يقول البعض إن حرب أمريكا وحلفاءها ضد «داعش» ضرورية ، وهي الأمل الوحيد لوقف استشراء وحشية وقباحة الداعشيين ، وهي من باب ما نصر للثورة السورية من استحواذ «داعش» عليها.

لكن منطقاً ما يسكن وجهة نظر آخرين ، حين يقولون: «انظروا إلى دورَي طائرات التحالف وطائرات نظام آل الأسد ، حيث تقصف الأولى أعداء في الرقة ودير الزور وريف حلب الشرقي ، فيما تكمل الثانية المهمة بقصف درعا وريف دمشق وحماه وإدلب وباقي حلب.

يستنتج البعض من هذه التداولات خطأ ترتكبه الإدارة الأمريكية في التعامل مع الحالة السورية ، دون تحليل عناصرها وعواطف سكانها بشكل صائب ، فيما يقول آخرون: «يس ذلك الرأي إلا زاوية السوريين في النظر ، فماذا لو كانت السياسة الأمريكية تعلم ما تفعل ، وتعرف ما تريد ، ولا زالت تنضج سوريا على نار هادئة.

رئيس التحرير

أخبار

شخصيات سياسية واجتماعية ودينية تعقد اجتماعات في السويداء لمناقشة الأخطار التي تواجهها بمعزل عن قوات النظام

تقرير: فريق تحرير ضوضاء

قطع عدد من سائقي شاحنات النقل الإثنين 13 تشرين الأول 2014، الطريق العام شرق المنطقة الصناعية في مدينة السويداء، بشاحناتهم، احتجاجاً على نقص مادة المازوت المخصصة لآلياتهم، ما أسفر عن تعطلهم عن العمل، وتشهد محافظة السويداء نقصاً في المحروقات مع اقتراب فصل الشتاء ونهاية عيد الأضحى.

ميدانياً، سادت حالة من الهدوء قرى المحافظة منذ مطلع تشرين الأول، وكان شهر أيلول شهد حدثاً أمنياً وحيداً، حيث دارت اشتباكات بين قوات النظام ومليشيا "جيش الدفاع الوطني"، وبين مسلحين مجهولي الهوية، غرب قرية عرى في الريف الغربي، ونقل مراسل "ضوضاء" عن ناشطين من المنطقة أنّهم لم يتمكنوا من تحديد هوية المسلحين.

في سياق آخر، أطلق سراح المعتقل "وضاح عزام"، بعد اعتقال دام نحو سنة وعشرة أشهر، وذلك بقرار إخلاء سبيل من قاضي التحقيق في دمشق، واعتقل "عزام" من قبل فرع أمن الدولة، بتاريخ 9 كانون الأول 2012، من منزله في مدينة جرمانا بريف دمشق.

سياسياً، وبعد أكثر من شهر على المواجهات الدامية التي شهدتها محافظة السويداء، بين عدد من الأهالي ورجال الدين ومليشيا "جيش الدفاع الوطني" من جهة، وبدو مسلحين من جهة أخرى، راح ضحيتها نحو عشرين شخصاً بين مدني ورجل دين من أبناء المحافظة، ظهرت مبادرات وتحركات اجتماعية – سياسية، بأهداف وتصريحات مختلفة، تتفق بمعظمها على إنشاء تحالفات وتجمعات لإدارة شؤون المحافظة وجوارها بمعزل عن قوات النظام، على الصعيدين الاجتماعي والسياسي الضيق.

وكان آخر هذه اللقاءات، اجتماع في قرية من قرى ريف السويداء الشمالي، وفق ما ذكر مصدر من داخل الاجتماع لـ"ضوضاء"، دون ذكر اسم القرية، وقال المصدر إنّ الاجتماع بدأ صباح الأحد 12 تشرين الأول 2014، بحضور عدد من مشايخ جماعة "عمار بن ياسر"، وخرج المجتمعون باتفاق على نقاط أبرزها:

1. عدم التعاون مع أي جماعة توالي النظام أو تتبع له، إلاّ إذا أعلنت وقوفها ضده.
2. دعم الأسر الفقيرة والمضطهدة، وأسر المعتقلين والقتلى من المعارضين السياسيين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية والجيش.

3. تقديم الدعم للأسر المحتاجة عموماً قدر المستطاع.
4. حث القيادات الروحية للطائفة للتوحد والوقوف بوجه كل طاغية.

سبق هذا اللقاء اجتماع آخر يوم الجمعة 10 تشرين الأول، في منزل "ماجد الأطرش"، وبحضور شخصيات سياسية وعسكرية تابعة لقوات النظام، إضافة إلى صحفيين وشخصيات دينية وعدد من وجاهات "آل الأطرش"، بينهم: إبراهيم أبو عسلي، طلال نعيم، اللواء مجيد الزغبي، منهال الشوفي، نهى سلوم، إضافة إلى "سايس مجلس رساس" حمزة حمزة (رجل دين)، ومشايخ من قرية مياماس، لم يسفر هذا اللقاء عن اتفاق على أي موضوع، نتيجة خلافات بين الحاضرين دفعت أغلبهم للمغادرة.

وأفاد مصدر لـ"ضوضاء" أنّه ترددت أحاديث عن أن "القيادة السياسية للنظام" تريد تشكيل جيش في قرى السويداء ، تابع للحرس الجمهوري ، لكن الاقتراح لا يلقى ترحيباً في صفوف المعنيين بالمحافظة.

وكان الأسبوع الأخير من شهر أيلول الماضي (24 أيلول)، شهد اجتماعاً في منزل "فضل الله هنيدي/أبو منصور" بقرية المجدل ، حضره عدد من أهالي قرى الريف الغربي ، بهدف التشاور حول الأحداث الدائرة في المحافظة والتي مرت بها ، ونقل أحد الحاضرين لمراسل "ضوضاء" أنّ المجتمعين اتفقوا على "متابعة احتضان السلم الأهلي ، والإسراع في عقد الصلح بين جميع الأطراف المتنازعة ، وبين أهالي السهل والجبل قطعاً لدابر الفتنة التي حاولت الأيدي الجبانة فبركتها" ، إضافة إلى الاتفاق على عقد لقاءات أخرى.

مطلع شهر أيلول شهد اجتماعاً أيضاً يوم الخميس 2 أيلول ، تحت عنوان "السويداء في دائرة الخطر- مقترحات وحلول" ، عقده "تجمع مثقفي جبل العرب ومكوناتهم الاجتماعية" ، وقال التجمع في بيان صادر عنه: "تداعت مجموعة من مثقفي المحافظة ومكوناتها الاجتماعية ، للتباحث في مشاكل جوهرية ، تهم الأمن الوطني العام ، وتزعزع السلم الأهلي" ، وأضاف البيان أنّ الاجتماع يأتي: "انطلاقاً من حرص أهلنا في محافظة السويداء على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية ، التي أورثنا إياها أجدادنا ، وبذلوا دماءهم للحفاظ عليها".

وجاء في البيان أيضاً أنّ المجتمعين توافقوا على ما أسموه "تشخيص وتوصيف الواقع الأمني للمحافظة وهواجس بنائها"، وحددوا التوصيف في نقاط منها:

1. أنّ ما يحدث في سوريا هو حرب مركبة عسكرياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً.
2. شكلت محافظة السويداء رقماً صعباً في معادلة الوطنية ، كجزء لا يتجزأ من سوريا الوطن.
3. ازدادت في الآونة الأخيرة أعداد الفصائل المسلحة ، ورغم مساهمة بعضها في الدفاع عن الوطن ، تشعبت مرجعياتها ، ما أدى لغياب وحدة الرأي ، خاصة أنها تضم في صفوفها كوادر غير مؤهلة للعمل العسكري.
4. اتساع الهوة بين أصحاب القرار في المحافظة وبين المكونات الاجتماعية.
5. وجود أياد خفية تعمل لتفتيت وحدة الصف في المحافظة.
6. تتعرض القرى المحاذية لمحافظات أخرى لاعتداءات متكررة ، بين نهب وخطف وقتل ، أدت إلى تهجير الأهالي من منازلهم.
7. رغبة عامة في المحافظة بالتسلح ، لاستشعارهم الخطر القائم.
8. ازدياد ظاهرة الخطف مقابل طلب الفدية.
9. تخلف كثيرين من أبناء المحافظة عن الخدمة الإلزامية أو الالتحاق بقطعاتهم العسكرية ، لأسباب متعددة.

ومما سبق ، خلص البيان إلى توصيات حول ما أسماها "إجراءات حازمة وفورية" ، تتلخص بتسع اقتراحات أساسية ، وأخرى مكملة ، أهمها: "أنّ نتائج الحرب التي تمر بها البلاد تحتاج علاجاً جذرياً وليس مراهم سطحية ، الاستفادة من خبرة

القادة والضباط المتقاعدين في المحافظة ، لتنظيم الفصائل المسلحة تحت قيادة مجلس عسكري موحد وغرفة عمليات مشتركة ، التزام أصحاب القرار بمشاكل الناس وملامسة همومهم ضمن سياق العدالة والقانون ، نبذ حالات التفرقة والتشكيك بين شرائح المجتمع وتعزيز الانفتاح على كل مكوناته".

كذلك تضمنت التوصيات: "دعم القرى الحدودية بالسلاح والمعدات اللازمة لحمايتها إضافة إلى الكوادر والمعدات الطبية والإغاثية ، تنظيم دورات تدريبية على استخدام السلاح الفردي والمتوسط ، ثم تسليح الناس عبر غرفة العمليات المشتركة وبشكل منظم ومدروس ، تأدية المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية خدمتهم داخل محافظة السويداء ، وبإشراف غرفة العمليات المشتركة".

وختم المجتمعون البيان بتوصية حول ضرورة إنشاء صندوق دعم خيري في السويداء ، للمتضررين من الحرب ، ووضع أصحاب القرار في المحافظة أمام مسؤولياتهم ، ومحاسبة المقصرين منهم ، على حد تعبير البيان ، إلى جانب التأكيد على أهمية الدور الذي لعبه ويلعبه رجال الدين في السويداء ، واعتبره المجتمعون "صمام الأمان للوحدة الوطنية".

أخبار

الجيش الحر يسيطر على تل الحارة ويبدأ معركة للوصول إلى مركز مدينة درعا

تقرير: فريق تحرير ضوضاء

سيطر الجيش الحر وكتائب إسلامية على مدينة الحارة وتل الحارة ومفرزة الحارة في ريف درعا الشمالي الغربي ، إضافة إلى مواقع أخرى كانت تحت سيطرة قوات النظام ، بينها: حاجزي الجديرة وأم العوسج ، بلدة زمرين ، تلي زمرين الغربي والشمالي ، الحاجز الرباعي ، قرية جدية ، كتيبة جدية ومزرعة حمادة ، يومي الخامس والسادس من تشرين الأول الجاري.

وجاءت السيطرة ضمن معركتي «والفجر وليال عشر» و«لبيك اللهم لبيك» ، التي سبق أن أعلن عنهما الجيش الحر وكتائب إسلامية ، بهدف السيطرة على مواقع لقوات النظام في ريف درعا الشمالي الغربي ، وأسفرتا إضافة إلى السيطرة على المواقع سابقة الذكر ، عن مقتل أكثر من خمسين عنصراً لقوات النظام وجرح عشرات آخرين ، ومقتل أكثر من عشرة مقاتلين للجيش الحر وجرح آخرين ، فيما استولى المهاجمون على أسلحة وذخائر في النقاط التي سيطروا عليها.

يذكر أن الفصائل المشاركة في معركة «والفجر وليال عشر» هي: «جبهة ثوار سوريا ، لواء المهاجرين والأنصار ، غرفة فتح الشام ، سرايا الفاتحين ، غرفة المثنى ، غرفة الفتح المبين ، غرفة الفاتحين ، غرفة اليرموك ، غرفة سجيل ، فرقة الحمزة وغرفة فجر التوحيد» ، بينما تشارك في معركة «لبيك اللهم لبيك»: «جبهة ثوار سوريا ، فرقة الحمزة ، لواء المهاجرين والأنصار ، فوج المدفعية الأول ، لواء أحباب عمر ، لواء ذو النورين ، سرايا الفاتحين وكتيبة الشهيد نزار سمير الطيبة».

وقال قائد الفرقة 24 مشاة التابعة للجيش الحر المقدم «نجم» لـ«ضوضاء» ، إنّ: «تل الحارة يرتفع 1200 متر عن سطح البحر ، تغطيه غابة تميزه عن غيره من التلال الجرداء في حوران ، يشرف على دائرة نصف قطرها 15 كيلومتراً ، وتطال مدفعيته بشكل فعال كل القرى والبلدات التي يسيطر عليها الجيش الحر ، جنوباً: أنخل وجاسم والعالية ، غرباً: ريف القنيطرة ، الرفيد وقراها إلى بئر عجم وبريقة وصولاً إلى أم باطنة ، شمالاً: تل المال والطيحة وكفرناسج ودير العدس ، شرقاً: كفرشمس».

وأضاف «نجم»: «إنّ ارتفاع التل وقربه من الجولان أكسبه أهمية استراتيجية كبيرة ، يفصل ألوية الحيطة في الجولان عن عمقها العملياتي والاستراتيجي في حوران ، كما تتوضع عليه منظومة حرب إلكترونية تابعة للفوج الثالث في جيش النظام ، مع مقر عمليات متقدم يحوي راشدات وأجهزة تنصت وتشويش وتوجيه للطيران ، إضافة إلى منظومة إنذار مبكر ومنظومة لاسلكي ولاسلكي موجه ، تتبع جميعاً لمنظومة الكشف الإلكتروني ، أي كشف أي اتصال والتشويش عليه والكشف عن الطائرات حتى 1600 كيلومتر».

وتابع «نجم» حديثه عن الأهمية الاستراتيجية لتل الحارة: «سقوط هذا التل يعني سقوط معقل كبير للنظام في المنطقة ، ورمز كان يتغنى به النظام ، ومنه سيتم الانطلاق باتجاه دمشق شمالاً والصنمين شرقاً».

خاص ضوضاء - مكتب درعا

كذلك أوضح قائد الفرقة 24 لـ«ضوضاء»، أنّ الفصائل المشاركة في معركة تل الحارة استولت على أسلحة كثيرة، بينها دبابات ومدفعية محمولة وذاتية الحركة ومضادات وذخائر، وأنّ تعداد المجموعات المشاركة في المعارك لم يتجاوز 350 إلى 400 مقاتل، في حين تحفظ عن ذكر عدد أسرى قوات النظام لحين انتهاء العمليات العسكرية في المنطقة.

بدوره، قال القائد الميداني في «فرقة فجر الإسلام»، أبو عمر الزعبي، في تصريح خاص لـ«ضوضاء»: «إنّ تل الحارة من المواقع الاستراتيجية الهامة لدى قوات النظام، كانت ترصد منه تحركات الثوار على كل أرض حوران والقنيطرة وريف دمشق، وتقصف منه جميع القرى المحيطة على مسافة 40 كيلومتراً، وتشوش على جميع أجهزة اللاسلكي في المنطقة، بحيث يتم إيقاف تقدم الثوار».

من جانبه، شرح «الزعبي» أهم التجهيزات والعتاد الذي كانت قوات النظام زودت التل به، وأضاف: «التل مجهز بأحدث أجهزة التنصت وبغرف عمليات يشرف عليها أكبر ضباط المخابرات السورية والإيرانية والروسية، على التل ثلاثة مدافع ميدانية وعشر دبابات من طرازي «T62» و«T55»، كما يوجد منصتي صواريخ نوع «كورنيت»، إضافة إلى أربعة مدافع رشاشة 23، وعربتي «فوزديكا» ومستودعات للذخيرة وأخرى لوجستية، أما بالنسبة لعناصر قوات النظام غالباً ما كان يتواجد منهم 1500 عنصر، مع ضابط برتبة عالية».

وأوضح «الزعبي» أهداف السيطرة على تل الحارة، بقطع طرق إمداد قوات النظام وفتح الطريق باتجاه

خاص ضوضاء - مكتب درعا

العاصمة دمشق، ومنع قصف المدنيين، أما عن النتائج فقال «الزعبي»: «حققت المعركة تعزيزاً لقدرات الجيش الحر في حاضنته الاجتماعية، وكسرت شوكة النظام، إلى جانب الغنائم الكبيرة التي استولى عليها الجيش الحر، والعدد الكبير للقتلى والجرحى في صفوف قوات النظام، وبينهم رئيس أركان اللواء 15».

وفي السياق، ارتكبت قوات النظام مجزرة في مدينة الحارة يوم الجمعة 10 تشرين الأول، راح ضحيتها 18 قتيلاً وعشرات الجرحى من المدنيين، وذلك جراء استهداف المدينة بصاروخ أرض — أرض، وإلقاء الطيران المروحي براميل متفجرة عليها، وقال مراسل وكالة «سمارت» للأنباء إنّ معظم الجرحى الذين سقطوا في القصف إصاباتهم خطيرة، لافتاً إلى حركة نزوح للأهالي تشهدها المدينة، باتجاه القرى والبلدات المجاورة.

وأدان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الجمعة 11 تشرين الأول، المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في مدينة الحارة، وقال الائتلاف في بيان صادر عنه نشر على الموقع الرسمي: «في استغلال مفضوح للحرب التي يشنها التحالف الدولي على إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية، يستمر المنبع الحقيقي للإرهاب، والمتمثل بنظام الأسد، في شن حملاته وغاراته الهمجية التي استهدف آخرها مدينة الحارة، مخلفاً 18 شهيداً وعشرات من الجرحى ودماراً هائلاً»، معتبراً أن قصف قوات النظام «انتقام من المدنيين»، بعد التقدم الذي أحرزه الجيش الحر في المنطقة، وجدد مطالبته التحالف الدولي حماية المدنيين من «سلاح الجو التابع لقوات النظام».

إلى ذلك، سيطر مقاتلو «الحر» الثلاثاء 8 تشرين الأول، على مواقع لقوات النظام في مدينة درعا، ضمن معركة «ذات السلاسل»، بعد اشتباكات دارت بين قوات النظام والجيش الحر في درعا المحطة، أسفرت عن سيطرة الأخير على أبنية عدة كانت قوات النظام تتمركز فيها.

وكان الجيش الحر أعلن في اليوم السابق بدء معركة «ذات السلاسل»، بهدف السيطرة على مواقع قوات النظام في منطقة درعا المحطة، والوصول إلى مركز المدينة ثم المربع الأمني لقوات النظام هناك، ويشارك فيها: «فرقة 18 آذار، جماعة أنصار الهدى، حركة المثنى الإسلامية، حركة أحرار الشام، لواء المعتصم بالله، جيش الإسلام، كتيبة درع الحارث، تجمع الإيمان الفيلق الأول».

تشكيل لواء «مغاوير جبل العرب» التابع لفرقة «جبل العرب» وانضمام لواء «عشائر السويداء» إلى لواء «عشائر اللجاة»

أعلنت فرقة «جبل العرب – السويداء» في بيان مصور بث على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب» في 14 تشرين الأول الجاري ، تشكيل لواء «مغاوير جبل العرب» التابع للفرقة.

وجاء في بيان التشكيل أنّ «الخلاص من نظام الأسد لا يتم إلاّ باجتماع القوى المقاتلة» ، وأوضح أنّ اللواء يعلن انضمامه إلى فرقة جبل العرب التابعة للمجلس العسكري الثوري في جبل العرب – السويداء.

بدوره ، أعلن لواء «عشائر السويداء» المستقل في 27 أيلول الفائت ، انضمامه إلى لواء «عشائر اللجاة» ، بقيادة النقيب طلال عوض خلف (أبو سليمان) ، في منطقة اللجاة بدرعا ، وذلك في بيان مصور بث على «يوتيوب» ، جاء فيه أنّ لواء «عشائر السويداء» ، انضم إلى «عشائر اللجاة» بهدف «توحيد الصف والكلمة ، وتجنب الفتنة ، وحقن دماء الأهالي».

وفي سياق متصل ، أعلنت كتيبة «أنصار السنة» ، انشقاقها عن لواء «سيف الله المسلول» ، وانضمامها إلى لواء «عشائر اللجاة» بقيادة النقيب طلال خلف ، وذلك في بيان مصور بث على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب» ، جاء فيه: «نحن كتيبة أنصار السنة التابعة للواء سيف الله المسلول ، نعلن انشقاقنا عن لواء سيف الله المسلول وانضمام كتيبتنا إلى لواء عشائر اللجاة ، والله ولي التوفيق».

هيئة التنسيق الوطنية - فرع السويداء: معاً لإفشال المؤتمرات الطائفية

أصدرت هيئة التنسيق الوطنية - فرع السويداء بياناً ، عبرت فيه عن رفضها المؤتمرات التي تعقد تحت شعارات طائفية ، وتؤكد على موقفها من وحدة الأراضي السورية ، وهذا نصه:

«عادت الدعوات لعقد مؤتمرات ذات طابع مناطقي طائفي للظهور من جديد ، فهناك دعوة لمؤتمر يعقد في اسطنبول وآخر في بروكسل ، مخصصة لأبناء محافظة السويداء (طائفة الموحدون الدروز) ، وهذه الدعوات المشبوهة ليست جديدة ، بل هي استكمال لدعوات سابقة تم إفشالها من قبل الشرفاء والأحرار في محافظة السويداء ، لأنها ذات طبيعة مناطقية وطائفية ، وتحت رعاية أجهزة استخباراتية إقليمية ودولية ، تسعى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي السوري ، تحت شعارات وتسميات مختلفة ، لكن جوهرها واحد.

والمستغرب بالأمر أن بعض هذه الدعوات تتبناها جهات تدعي أنها معارضة للنظام ، إن هذه الدعوات المغرضة مكشوفة الأهداف تسعى إلى أن تبعد السويداء عن واقعها وموقعها داخل الوطن السوري الواحد.

إننا في هيئة التنسيق الوطنية - فرع السويداء ، إذ نستنكر وندين مثل هذه الدعوات والجهات التي تقف وراءها ، ونعتبرها محاولة يائسة لتكريس الفكر الطائفي داخل النسيج السوري الواحد ، ونؤكد أن أي مؤتمر لا تكون له الصفة الوطنية السورية ، والهدف السوري الواحد ، فهو مرفوض جملة وتفصيلاً ، لأنه مؤتمر تقسيمي وذو أبعاد طائفية ، وإن أبناء السويداء بكل توجهاتهم السياسية والاجتماعية ، يرفضون مثل هذه المؤتمرات ، وأي أشخاص يتم التواصل معهم وإغراؤهم بحضور مثل هذه اللقاءات ، لا يمثلون إلا أنفسهم ، وهم بالأغلب موجودون خارج سوريا.

ومحافظة السويداء كما كانت على مر التاريخ ، جزء أساسي من سوريا أرضاً وشعباً ، لم ولن تسمح للمارقين بحرف مسارها وتشويه تاريخها ، وستتكسر هذه المحاولات القذرة على صخور البازلت والتاريخ يشهد».

عاشت سوريا حرة موحدة أرضاً وشعباً

والنصر لثورة شعبنا على طريق إقامة سوريا دولة وطنية ديمقراطية

والرحمة لشهدائنا الأبرار

هيئة التنسيق الوطنية - فرع السويداء

2014/10/10

الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني في السويداء تؤكد على ضرورة التعاون لدرء الفتنة بين السهل والجبل

أصدرت الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني في السويداء بياناً ، رداً على بيان لمجلس عشائر اللجاة ، وجه عبره نداءً إلى أهالي السويداء ووجهائها ، للتعاون وبذل جهد مشترك لدرء الفتنة ، ومنع الاقتتال بين أبناء سهل وجبل حوران ، وجاء في بيان الهيئة:

«إلى أخوتنا أبناء عشائر بدو اللجاة حفظكم الله:

بيانكم ليس بجديد عليكم, ولا مستغرب منكم ، صادر عن أهله, صادق فيما ينبي ، هذا الانتماء الأصيل والوعي العميق, والإدراك الحقيقي للفتنة والمكيدة التي يسعى إليها المغرضون ، الذين فشلوا بتحقيقها في كل محطات الاختبار ، التي تزامنت مع محن الوطن ، ومنذ قرابة المئة عام ، قال سلطان باشا الأطرش: لا تنافس في الأهواء ولا خصومات ولا أحقاد طائفية بعد اليوم(....) ثم ليس هناك درزي وعلوي ومسيحي ومسلم ، ليس هناك إلا أبناء أمة واحدة ولغة واحدة ومصالح واحدة, ليس هناك إلا عرب سوريين, ولتحيا سوريا حرة مستقلة ، كما قال الدين لله والوطن للجميع.

تحت هذا الشعار اندحرت كل الفتن ، وتقهقرت جموع الطامعين والغزاة والمستعمرين, نعم بدمائنا العربية جميعاً جبلنا تراب الوطن ، وبلساننا العربي افتخرنا بعاداتنا وتقاليدنا وتاريخنا المشترك ، نعم علينا أن نحترم قيمنا وعاداتنا وشيمنا.

واليوم يجب أن نفصح عن شهامتنا, نعم إن من ينذر ويحذر من الفتنة ناصح غيور شهم ، وإننا نقول للذين ما زالوا يراهنون عليها لعنهم الله ، إن المجتمع السوري بشكل عام ، وفي الجنوب بشكل خاص ، مجبول بدماء أهليه وكما هي طبيعته, صهر بركانه مكوناته وأنتجها ممزوجة متجانسة بتراب السهل من صخر الجبل وصبات اللجا, وتاريخ الأجداد شاهد صادق على وحدة هذا المجتمع بمواجهة كل الاحداث المصيرية ، كل الغزاة من حملة ابراهيم باشا ، إلى أحداث الثورة السورية الكبرى, وفي كل تلك الأحداث كانت دماؤنا جميعاً موحدة وستبقى كذلك في سبيل الوطن.

نعم أيها الشرفاء, لقد أصبحت إدارة البلد عمياء, نعم لقد ارتفع صوت العزف على وتر الطائفية والفتن المذهبية البغيضة, وإننا نضم صوتنا إلى صوتكم الرافض لكل هذه المشاريع المشبوهة ، والتي رفضها أجدادنا من قبل ، وإننا نناشدكم ولكي تثمر جهودنا الوطنية المشتركة والمخلصة ، لنتعاون معاً على وضع الحلول اللازمة لتطويق الفتنة ووأدها أينما وجدت, ولنحقق السلم الأهلي الذي نسعى له, ولنورث أبناءنا المحبة والوئام ، بدلاً من العداء والضغينة, منسجمين جميعاً مع ذاتنا ومعتقداتنا وتاريخنا الوطني المشترك المشرف ، الرحمة لكل شهداء الوطن ، عاشت سوريا حرة أبية.

الهيئة الاجتماعية للعمل الوطني في السويداء».

HAWA SMART

إذاعة هوا سمارت
راديو الكل
العاصمة أون لاين
سوريالي

دمشق.حمص.حماه 103.2

حلب.ادلب.اللاذقية.دير الزور 99.6

من الساعة

6 الصبح - 12 مساءً

رأي

منظومات المجتمع المدني .. رؤية ومسار وحل .. أم مجرد استنساخ

علاء الدين زيات

واحد من جبهات اليوم ماتخوضه منظومات العمل المدني من صراع داخلها ، هي بالكاد تكتشف ملامحها وتحاول رسم خطوطها الفاصلة عن باقي تعابير التشكيلات الجماعية ، كقيمة وكبنية وكمآل سيكون لهذه المرحلة المفصلية أثرها الكبير في الإجابة عن السؤال الذي عنونا به هذا المقال.

علي بداية إيراد فارق بين متداولين وهما منظومات المجتمع المدني ونقصد بها مجموعة الفعاليات الوطنية المؤهبة لتحسين دور القيادة الذاتية والأداء العالي للمجتمع ، وبين منظمات العمل المدني وهي تلك الأداة المساعدة كرافعة على تحقيق الأهداف المشار اليها في البند السابق ، بعض مساحة عمل المنظومات تقوم به المنظمات ، وسأتناول بالبحث الفكرة الأوسع والأشمل أي المنظومات .

ماهي مكونات الجهاز المدني الاجتماعي ؟

بتجربة البحث الإحصائي التي حاولتها في الرقة بعد «تحريرها» الأول ، وعبر البحث الإحصائي الذي أجريناه في مؤسسة «مدني» لم تكن العينات بنسبة كافية للوصول إلى إحكام عالية الموثوقية ، وسيكون الحديث عن الأسباب لاحقاً ، ولكن يمكن اعتبار الناتج العام عن البحثين عجينة أولية طيعة ، سيكون لمتابعة الحوار وملاقاة تجارب أخرى متعددة كل الفرصة لصناعة خبز قابل للتسويق حول المنظومات ووحداتها البنائية ، ومساراتها .

١- اتجاهات معكوسة:

أعاقت المؤسسة الأمنية بكل حماس أي تشكيل مستقل للمجتمع المدني ، كانت خيوط اللعبة السياسية والاجتماعية موصولة بحلقة وحيدة هي حلقتها ، ربما هو كلام معاد إلى درجة الملل ، ولكن ما أريد تركيزه هنا هو المسؤولية عن ذلك وهي مسؤولية مشتركة تماما . جرى تواطؤ اجتماعي كبير بين تطور بنية العنف والرغبة بضبط على مستوى التفاصيل ، وبين الاستكانة العامة للمجتمع وفقدانه القدرة على الابداع ، كان شللا ناتجا عن الخوف ، أثمر عن مستنقع اجتماعي .

إن استمرار نجاح منظومة الأمن بالاحتفاظ بكونترول مفرط ، يمكن هنا اعتباره فشلا لمنظومات المجتمع المدني عن الابتكار لأن مسؤوليتها الكبرى تتركز بسحب مهام التحكم اليها وليس التفريط المتتابع لها ، كان فشل كل المنظومة يتعاظم ، والمنتوج الجماعي العام يحقن بالممارسة ذاتها فانسحب الضبط المفرط على أداء الكل نقابات وأحزاب وقوى مهجر وإدارات تنفيذية وحتى على مستوى الأسرة.

اليوم في انتقال الإخضاع من حالة القاهر والمقهور الى حالة النزاع العسكري متعدد الأطراف تخرج تجليات المجتمع المدني لتكون منفعلة على هامش الصراع ولأنه ما يزال حاداً وإقصائياً وبمنطق الحياة أو الموت وبالذخيرة الحية ، يغدو الطموح الأعلى للمنظومة

المدنية هو الإغاثة ،(وهي أيضا ماتزال تحت ظروف استهداف عالية) ، ولكن هذا المتاح يبقي المنظومة المدنية تحت عنوان المنظمات الأهلية إن لم تستطع خلق فضاء مدني عام ، وهو ما يصعب تحقيقه مع نزاع بهذا الاتساع والتنوع .

٢- الغرب والرهان:

يبدي الغرب تعاطيا كلاسيكيا في نظرته العامة لما هو غير مجتمعه ، لذلك يحدد علاقته مع المجتمع السوري وفق تجارب سابقه (الهند - صربيا - جنوب أفريقيا) وهذه الاستباقية هي ماتصنع ذهنية تعاطي جامدة مع شأن سوري لديه العديد من الخصوصيات ، وبعضها يتعلق بأسس تكوينية للصراع ، وامتداداته الإقليمية الشائكة .

ومنذ ١٤ شهرا نجد تلك التحولات في التعاطي تتعاظم بحيث يجري تركيز متنام لفهم منظومات العمل المدني المختلفة وتحديد نقاط قوتها وضعفها ، وقياس مساهمتها الحالية والمقبلة في التعاطي مع الحلول . ليس من طرح لاعتماد هذه المنظومات كمنفذين للأفكار المعدة مسبقا ، ولكن يجري تحديد أولويات تقدم كمحفزات لاعتمادها وهنا مشكلة تكوين منظومات العمل ، أن مرونتها العامة تسمح بالتكيف المستمر وفق عروض القوى الضاغطة (ممولين

- داعمين - محفزين) مما يخلق بنى غروية تفتقر للمشروع الوطني في رسم السياسات .
يبقى رهان الغرب على تدعيم الجهاز المدني أمرا مرغوبا ورئيسيا مع الانتباه للتشوه الناتج عن تبعثر خيارات الآخرين لأنها تعكس مصالح غير متسقة.

جرى تواطؤ اجتماعي كبير بين تطور بنية العنف والرغبة بضبط على مستوى التفاصيل ، وبين الاستكانة العامة للمجتمع وفقدانه القدرة على الإبداع ، كان شللاً ناتجاً عن الخوف ، أثمر عن مستنقع اجتماعي .

٣- التسلل الخطر لعقل السياسي :
تنحدر العديد من منظمات العمل المدني في اورمتها الفكرية الى مرجعيات غير مدنية (سياسية وأهلية وشللية وتنسيقية) هذه المصادر تمنح الجهاز المتنامي تنوعا هو سمته بالأساس وتمنحه أيضا إعاقة عن التطوير المتوازي وهي حاجة موضوعية اليوم ، من هنا ترث المنظومة الصراع الشكلاني غير المنتج لمنظومات ايديوحية متصارعة بالأساس على كامل الجسم الاجتماعي (حزبيا - طائفيا - اثنيا - معارضة وموالاة ، معارضة ، موالاة ... الخ) ان تخلي المنظومة المدنية عن هذا الارث يزداد صعوبة مع تجاوز الصراع سنته الرابعة والضخ المستمر لأدوات عنف جديدة ، وسيكون التمسك بالشعار الأكبر حول المجتمع السوري منصة اجتماعية موحدة للعمل أصعب كل يوم ، مادام ذلك الصراع العنيف دائرا ، عدد من التجارب المحدودة في مناطق جغرافية ساخنة برهن تماما مدى نجاعة تمثل هذا الشعار بخفض درجة العنف والدفع باتجاه التفكير السياسي لمفردات الأزمة وتجلياتها ، ولكن تحول ذلك الى تيار كبير ليس متاحا اليوم أمام مكنة حربية متعددة الرؤوس ورضى دولي عن مجريات الحدث .

٤- جمع مستحيلات البنية (مرنة - ثابتة - مفتوحة - تراكمية) :
سيكون الانجاز الأهم لتحالفات العمل المدني العريضة (وهي ظاهرة بعمر سنة تقريباً) هو التركيز المنهجي حول البنية ، وتحديها الأكبر (بالنظر لانحسار علاقة موسعة بالسكان) هو خلق بيئة تجمع ما أشرنا له هنا بمستحيلات البنية:
- **مرنة:** بحيث تدرك أنها عتبات مؤقتة في بناء منظومات ارقى وأكمل مع تحول الظروف لصالح مدنية المجتمع ، لذلك لا قدسية للاسم واللوغو والذكريات الرفاقية هنا بل الفعالية هي المحدد الأساسي ، ولا بأس من تطوير مفاهيم قياس منذ اليوم ، كالاعتمادية ودرجات النضج وعلامات التقييم للحضور بجاهزية تكفي لاقلاع سريع.
- **ثابتة:** أن تقدر على وضع أولويات محددة قابلة للتنظيم والقياس والمتابعة والتقييم (نظم - هيكليات - قواعد عمل - تواصل بيني) وستكون تخصصية المنظومات عامل مساعد على تقديم حلول مريحة تشمل اللقاء والحوار والدمج والانفصال والتفكيك.
- **مفتوحة:** معطى يتعلق بطبيعة ودور المنظومة ستكون بعلاقتها المفتوحة مع الخارج (محيطها الاجتماعي أو من تمثل من فئات) وعلاقتها مع مكوناتها الداخلية اختبارين هامين في الممارسة الديمقراطية ، لا يمكن وضع نتائج نجاح سلفاً اليوم ، سيكون خوض التجربة وتعمقها معياراً هاماً ، مع التنبيه أن مغادرة عباءة التحزب شرط ملزم لتحقيق ذلك.
- **تراكمية:** العنصر الرابع وهو ما يمكن تسميته بالمأسسة ، وهو تعبير ينتشر اليوم بشكل واسع وساهمت منظمات العمل المدني في نشره ، ولكن قواعد تلك المأسسة ما تزال رهن بوجود ظروف صراع سياسي سلمي يجعل من التنافس على الخدمة العامة واحدا من دوافع المأسسة.

تنحدر العديد من منظمات العمل المدني في اورمتها الفكرية إلى مرجعيات غير مدنية (سياسية وأهلية وشللية وتنسيقية)

٥- الحلقات الأهم اليوم بحيث لا امكانية للعبور أماماً دونها:
١- منطلق التفكير منصة سورية موحدة.
٢- إلى أن يستعيد العقل السياسي المغيب وظائفه على العمل المدني ترتيب بيته الداخلي بتمعن.
٣- ليس من عداوات وصداقات خارج مفهوم المصالح ، ومسطرة القياس مصالح اوسع الفئات.
٤- تعاطي بناء مع جهد الآخرين وهم يعملون لسورية ديمقراطية.
٥- من الممكن أقل شرط أن يكون أحسن ولكن بلا تشنج ولا غرف مغلقة.
٦- كل نقد هو مشروع بناء ، ويكتمل دوره مع مشروع البدائل.
٧- تجريبية واعية مخرج آمن من عبث التكرار غير المنتج.

رأي

آثار العنف الدائر في سوريا على المجتمع المدني

سحر حويجة

رزح الشعب السوري خلال عقود تحت سلطة حكم الاستبداد ، في دولة الحزب القائد الحاكم بمفرده ، كان من أهم أولويات نظام الديكتاتورية صياغة المجتمع المدني في نطاق المجتمع الشمولي على الصورة الحصرية للفئة الحاكمة ، باعتبارها حقيقة خالدة حد التقديس ، حتى تضمن استمرارها وبقاءها للأبد. في هذا السياق عملت سلطة الاستبداد على إنتاج المجتمع على عكس المبدأ أن المجتمع من ينتج السلطة ، حيث عملت على تهميش وإقصاء المجتمع المدني عن أي فعل إلا بأمر من السلطة ، وامتيازاتها في عملية احتواء ورقابة صارمة ، فقتلت روح المبادرة والإبداع ، وتمت ملاحقة المعارضين على اعتبارهم خونة ، ومنعت الأحزاب والجمعيات والنقابات عن أي فعل مستقل عن السلطة ، وكانت النتيجة القضاء على حركة المجتمع المدني.

في المقابل المجتمع المدني لا يكون إلا حيث تتحقق حرية الفرد وحقوق الإنسان وصراع الطبقات واستقلال التنظيمات والنقابات والجمعيات والمؤسسات الإيديولوجية ، عندما يكون حق المعارضة في الوجود منبثقاً من حق السلطة ومساوياً لها.

كما أن المجتمع المدني في جوهره هو مجتمع الإنتاج : إنتاج الثروة المادية ، الثقافة ، الفكر ، الأدب ، الفن ،العلاقات الاجتماعية وإنتاج السياسة بوصفها محصلة ذلك كله. كل ذلك يعكس مستوى تطور المجتمع ونمط علاقاته في وحدته الناتجة عن التعارض . تقوم وحدة المجتمع المدني على التعدد بين أفراده واختلاف المصالح بينهم ، على أن هذا الاختلاف واقع طبيعي قبل أن يكون واقعاً اجتماعياً وسياسياً يتعايشان على أساس المساواة أمام القانون ، المواطنة أحد تجليات نمو المجتمع المدني ، الذي ينمو في أجواء الديمقراطية ليس بوصفها شكلاً للحكم فحسب ، بل على اعتبارها محتوى للعلاقات الإرادية الضرورية للتيارات والقوى والأحزاب.

من رحم الاستبداد والظلم انتفض الشعب السوري ، في حراك ثوري ضم مكونات المجتمع السوري بجميع أطيافه ، وإن تباينت نسبة المشاركة بين منطقة و أخرى ، مطالباً باستعادة حقوقه المسلوبة في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.. حيث استفاقت الكتلة الهامدة من الشعب وشاركت في المعترك السياسي من أجل حياة أفضل. كانت ولادة صعبة للمجتمع المدني ، نمت بذور الحياة وتم نثرها في الأرجاء ، وعملت قوى الاستبداد كل ما في وسعها لخنق حراك المجتمع في

مهده ، وحرفه عن مساره على أمل عودة الابن الضال إلى رشده. وكان في جر الحراك إلى العنف المخرج الوحيد أمام النظام ، بدأ الاقتتال والعنف ، وامتد ليشمل مساحة الوطن ، على مدى أكثر من ثلاث سنوات من العنف الشامل ، وإن كان في جوهره صراعاً على السلطة ، فهذه القضية لا تنفصل عن الصراع ضد المجتمع المدني ودوره ، وما يجري سيترك آثاراً كارثية على المجتمع المدني حاضراً ومستقبلاً ، حيث إن العنف الشامل الذي أدى إلى تدمير الأبنية والقتل العشوائي وعدم حماية المدنيين ، دفع الشعب إلى الهرب قسرياً وغريزياً من أجل البقاء على قيد الحياة. مايزيد على نصف السكان تركوا بيوتهم إلى مناطق أكثر أمناً ، خمسة ملايين منهم تحولوا إلى النزوح الداخلي ، 15% من سكان سوريا تحولوا إلى لاجئين في دول الجوار حتى أصبح السوريون اليوم أكبر جماعة لاجئين في العالم. أدى ذلك إلى تغيرات في الخارطة السكانية في سوريا بواقع أعقبته تغييرات ديمغرافية كارثية ، فأدت إلى تهشيم المجتمع المدني من جهة ، والنكوص باتجاه الروابط الأهلية بدلاً من المدنية لتأمين الحماية وأسباب المعيشة من جهة أخرى ، كما أن أغلب اللاجئين يعيشون في فقر مدقع وشروط بائسة ، يتعرض الكثير منهم للاستغلال والاتجار ، خاصة النساء والأطفال ، فضلاً عن تعرض اللاجئين للتمييز والعنصرية كما حصل في لبنان ومخيم الزعتري وبعض المناطق التركية. عدا عن اللجوء ، هاجر أكثر من مليون وربع المليون من السوريين إلى أصقاع مختلفة من العالم ، من ضمن المهاجرين أصحاب الكفاءات العلمية والمهنية وأصحاب رؤوس الأموال ، ونخبة كبيرة من المثقفين والناشطين. يسبب ذلك خسارات كبيرة للمجتمع من النخبة والقادة ، ويترك المجال للقوى التقليدية لتسيير المجتمع ، إلى جانب الخسارة في الأرواح البشرية وارتفاع الوفيات لمئات الآلاف نتيجة الأزمة التي خلقت حالة مأساوية عند الشعب السوري ، نمت نتيجتها النزعة الإقصائية ورفض الآخر ، والرغبة في الانتقام ، ليستفيد من هذه الحالة القوى المتطرفة المتشددة والنظام الذين يعادون المجتمع المدني وقيمه. اختل التوازن بين أعداد الرجال وأعداد النساء بسبب التفاوت في أعداد القتلى بين الجنسين ، وبسبب الهجرة هرباً من الخدمة الإلزامية ، أو للعمل في الخارج.

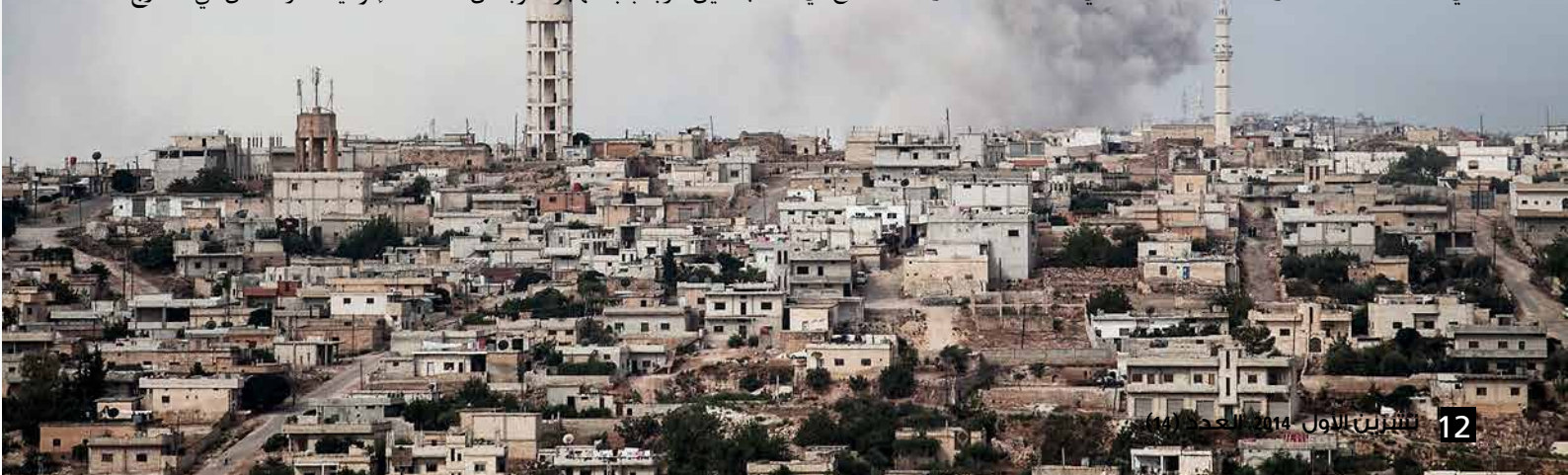

على الصعيد الاقتصادي: أدت الأزمة إلى تدمير وتفكيك قسم كبير من البنية الاقتصادية ، حيث تم إغلاق أعداد كبيرة من المؤسسات الصناعية الخاصة والعامة ، وهروب رؤوس الأموال ، تراجع الاستثمار الخاص والعام لدرجة كبيرة أدت إلى فقدان الوظائف ، لدرجة أن أكثر من نصف السكان فقدوا مصدر رزقهم ، وصل الفقر إلى مستويات كارثية ، ثلاثة أرباع السكان تحولوا إلى فقراء ، ربعهم في درجة الفقر المدقع. أيضاً حصل تدهور وتراجع حاد في الدخل والتعليم والصحة ، حيث لحق القطاع الصحي الدمار الجزئي والكامل.

نما اقتصاد العنف عبر أنشطة غير شرعية عن طريق شبكات عابرة للحدود ، قامت ببناء شبكة مصالح داخل سوريا وخارجها. مع تنامي شبكات الجريمة المنظمة المنهمكة في النهب والسرقة واستغلال المساعدات الإنسانية والاتجار بالبشر ، نشاطات غير إنتاجية اغتنت من خلالها فئات معادية للمجتمع.

الوضع الاقتصادي جعل من المجتمع السوري رهينة القوى المسيطرة داخلياً والقوى الدولية الداعمة ،. حيث أصبح دور المجتمع في الحياة الاقتصادية سلبياً ، انعكس كل ذلك في انكماش اقتصادي وشلل للنشاط النقابي والسياسي حتى في المناطق التي خرجت عن السلطة.

عسكرة المجتمع ونمو النزعة العسكرية ، حيث أصبح الالتحاق بالقتال المصدر الأساسي للمعيشة ، وتسلم قادة العسكر القرار ، وتم إفراغ المناطق المحررة من سكانها ، إضافة إلى التضييق على حرية التعبير وغياب المساءلة وانتشار العنف والفوضى وغياب القانون وانتشار الفساد.

يتعرض السوريون للخوف والتضييق والقسر في كل مناحي الحياة وفي كل وقت ، بانتظار نهاية للعنف الشامل ، والمنتصر في هذه الظروف سيفرض إرادته. كما أنه نتيجة الانقسام في صفوف قوى المعارضة المسلحة وعزل المناطق عن بعضها يجعل من المجتمع المدني بنى اجتماعية منغلقة على ذاتها.

هدر قيمة الإنسان وهدر القدرات البشرية والانتماء ، نتيجة القتل والخطف والاعتقال والحصار الذي يتعرض له الشعب السوري ، حيث إن احترام الإنسان يأتي في مقدمة أي نشاط أو تنمية ، مما يؤثر على قيم المجتمع المدني وحركته.

نجد أن قوى المجتمع المدني السوري الفاعلة من ثقافية وسياسية ورؤوس أموال التي تعمل في الخارج في أجواء الحرية النسبية التي تتمتع بها ، تتميز بفاعلية محدودة ذات طابع نخبوي بعيدة عن الواقع ، بعيدة حتى عن اللاجئين في الخارج ، على الرغم من إمكانية قيامها بتشكيل لوبيات ضاغطة ومؤثرة في المجتمعات التي تعيش فيها ، وتساهم في عملية التأسيس والارتقاء في قيم المجتمع المدني ، ضمن المؤسسات التي تنشئها.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

Syrian Network For Human Rights

منظمة حقوقية تأسست شهر حزيران / 2011 ، وهي جهة حيادية مستقلة غير حكومية غير ربحية تهدف بشكل رئيسي إلى توثيق الانتهاكات التي تحصل في سورية وإصدار دراسات وأبحاث وتقارير بشكل دوري ، وضمن أعلى مستويات الموضوعيّة والاحترافية ، بهدف فضح مرتكبي الانتهاكات كخطوة أولى لمحاسبتهم وضمان حقوق الضحايا.

كما تهدف الشبكة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى كافة أبناء المجتمع السوري وتعريفهم بحقوقهم المدينة والسياسية ، من خلال جهدها التوثيقي والحقوقي وإصداراتها المختلفة ، إضافةً لتدريب العشرات من السوريين على النشاط والعمل الحقوقي في مختلف مجالاته ، ضمن طموحها لأن يتمتع جميع السوريين بكافة حقوقهم القانونية والدستورية.

وتلتزم الشبكة في عملها بكافة المعايير والإعلانات والعهود والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة ، وتؤكد عدم مشاركتها في أية أنشطة سياسية وعدم انضمامها لأية جهة سياسية.

وتعمل الشبكة على تحقيق أهدافها عبر وسائل الإعلام و مواقع التواصل الاجتماعي ، وعبر التواصل مع المنظمات الحقوقية والمدنية السورية والدولية.

تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت في جميع احصائياتها الصادرة عنها في تحليل ضحايا النزاع على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كواحدة من أهم وأبرز المصادر ، بالإضافة إلى اعتماد الشبكة لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية ، إضافةً إلى منظمات حقوقية إقليمية ودولية.

الذي دفعنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان للقيام بعمليات التوثيق في سورية هو حفظ حقوق الضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم من أجل ردعهم عن القيام بعمليات مماثلة في المستقبل ، وأيضا تخليد ذكرى النشطاء البارزين في حقوق الأنسان والجانب الطبي والإعلامي والإغاثي ونحن نؤمن بأن هذه الأمور هي غاية الأهمية من أجل تحقيق مسيرة العدالة الانتقالية فلا استقرار بدون عدالة.

مؤسس و رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان الاستاذ فضل عبد الغني ، ويضم فريق الشبكة 27 فرد مابين باحث وناشط حقوقي.

Fadel Abdul Ghany

Head and founder of the Syrian network for human rights

/http://sn4hr.org

رأي

المجتمع المدني في سوريا، العقدة المستعصية

محمد الجرف

لا يُعرف في سورية «مجتمع مدني»، بما يقتضيه تعريف هذا المجتمع، إذ يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة، والتي تسعى لخلق مجال عام يملأ الفراغ بين الأسرة والدولة، تلعب هي، أي منظمات المجتمع المدني، الدور الأهم في تشكيله، وفي تشكيل سياساته بما يعبر عن مصلحة عموم السكان.

هناك إذن ركنان أساسيان يجب أن يستند إليهما «المجتمع المدني»، المجتمع كترجمة لكلمة Society الكلمة التي تحمل معاني التعايش السلمي بين الأفراد، بين الفرد والآخرين، والمهم في المجتمع أن أفراده يتشاركون اهتمامات مشتركة، تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك، يطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة تشكل شخصية هذا المجتمع وهويته)، من جهة، والدولة من جهة أخرى.

من زاوية أخرى، يُقرن المجتمع المدني بالمدنية Civil، أي في مقابل العسكرة، والدين (كما نصح جان جاك روسّو)، وكل ارتباط بجهاز الدولة. وغنيّ عن القول، أن أنظمة الحكم المتعاقبة في سورية، عملت جاهدة على تفريغ هذا المصطلح من جوهره الرئيس عبر عسكرة المجتمع، وتفريغه من مؤسساته، وربط هذه المؤسسات بعجلة الحكم، وسنبقى نذكر بأسىً بالغٍ، أنّ الترخيص الوحيد الذي تم منحه في عهد الأسد الابن هو لمنظمة دينية.

ومع اشتعال الحراك السوري في آذار 2011، برزت الحاجة الجدية لدور فاعل لمجتمع مدني سوري، خصوصاً في ظل اعتكاف الدولة عن مهماتها الأساسية تجاه مواطنيها، وانكفائها إلى وظيفتها الأمنية فقط. فعادت منظّمات المجتمع المدني لتنتشر كالفطر في البلاد، في ظلّ التّحوّل الجذري الذي يجتاحها، ولا يغيبُ عن البال أنّ هذا هو الحال أيضاً في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ استخدم جون لوك المصطلح بعد الثورة الإنكليزية العام 1688، ثم تكرر الأمر مع عدد من الفلاسفة كـ « هوبز، وروسو وهيجل وغيرهم»، في وقتٍ كانت أوروبا تنتقل من ظلامها إلى الدولة الحديثة.

هناك تاريخ طويل للجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في سورية، فأول جمعية تأسست في دمشق تعود إلى عام 1880، وهي جمعية ميتم قريش الخيرية، حيث بدأت الجمعيات على شكل نشاطات أهلية، يقوم بها الناس بدافع ذاتي وعلى أساس الشعور بالواجب وعمل الخير.

ثم تطور عمل المنظمات والهيئات الأهلية تبعاً للتغيرات السياسية والاقتصادية، حيث ظهرت تيارات واتجاهات تنادي بالإصلاح الاجتماعي، ووضع أنظمة التكافل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، وخاصة بعد الاستقلال من الاستعمار الفرنسي. وبعد أن وضعت دراسات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في سورية سنة 1957 بمساعدة فنية من مكتب العمل الدولي، صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959. ثم تتالت القرارات والمراسيم التي تنظم مواضيع التأمين الصحي، وتأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة، وقواعد إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

بناءً على تلك الأنظمة تم تأسيس العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي قام بها الأهالي، وازداد عددها كما تعددت أدوارها ووظائفها.[1]

في العام 1974، صدر مرسوم رئاسيّ بتكليف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بالإشراف على، ومراقبة مختلف نشاطات وأعمال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتوجيه لها، ما مثّل انتكاساً كبيراً للعمل المدنيّ في سورية، إذ أُلغيت الكثير من التراخيص، وأصبح الحصول على ترخيص جديد يتطلب الامتثال للبنود الثلاثة عشر، التي حددتها الوزارة للمنظمات والجمعيات المدنية كي تعمل بموجبه. بمعنى آخر: إما أن يكون المجتمع المدنيّ صنواً للمجتمع السياسيّ، أو لا يكون.

خلط الناشطون بين ثلاثة: المجتمع، والمجتمع السياسيّ، والمجتمع المدنيّ. وقد يبدو هذا مُبرّراً بعد تغييب كامل لأي فعل عام في البلد لمدة تنوف عن الخمسين عاماً. وتحولّ العمل المدنيّ في أغلبه لعمل إغاثيّ بوجود خرابٍ ودمارٍ كبيرين أصابا كلّ زاوية سورية تقريباً

ورغم ذلك، وفي إحصاء رسميّ لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تبين أن عدد الجمعيات بلغ 4089 جمعية سنة 1994. غير أن هذا الرقم يضمّ كافّة الجمعيات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية، في حين بلغ عدد الجمعيات الأهلية بالمعنى الحصري، والتي تملك استقلالاً نسبياً عن الدولة 625 جمعية لنفس العام[2].

طبعاً هذا الرقم هو رقمٌ مُضلّل، إذ لا تمتلك أي من الجمعيات الداخلة في هذا الإحصاء، صفة منظمة تنطوي تحت مظلّة المجتمع المدني، إذ لا

1 جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص83

2 عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر 2003، ص98

يُسمح لأيّ منها أن يلعب دوراً حقيقياً في الضغط على الحكومات ، أو القيام بحملات مناصرة ، لرسم سياسات عامة تملأ المجال العام بين الأفراد - المتذررين بحسب تعبير هيجل- وبين الدولة.

حقيقةً ، لم يتحسّن الوضع كثيراً بعد آذار الـ 2011 في ظلّ غياب الدولة ، إذ خلط الناشطون بين ثلاثة: المجتمع ، والمجتمع السياسيّ ، والمجتمع المدنيّ. وقد يبدو هذا مُبرّراً بعد تغييب كامل لأي فعل عام في البلد لمدة تنوف عن الخمسين عاماً. وتحولّ العمل المدنيّ في أغلبه لعمل إغاثيّ بوجود خرابٍ ودمارٍ كبيرين أصابا كلّ زاوية سورية تقريباً ، ولم يتم الفصل بين السياسة بمعناها الايديولوجي ، وبين المدنية ، فتحددت تحالفات منظمات المجتمع المدني ، وتخندقت في اصطفافات سياسية عكست إلى حدّ كبير انتماءات روّادها ، فبتنا نرى مجتمعاً مدنياً معارضاً ، وآخر موالياً ، وثالثاً إسلاميّاً ، ورابعاً يساريّاً..وهكذا ، في خلط كبير للمفاهيم ، والرؤى ، والأهداف.

هناك جملة من المعايير تصب في خانة الاعتمادية ، وهي تُحدّد إلى درجة كبيرة هيكلية منظمات المجتمع المدني ، وآليات عملها ، أهمها[3]:

1. الاستقلال الذاتي: الاستقلال في اتخاذ القرار ، وإحصاء المصادر والسيطرة عليها.
2. الهيكل الديمقراطي: الإيمان بالقيم الديمقراطية واتخاذ القرارات بصورة أفقية.
3. المسؤولية والشفافية: وهي عبارة عن آليات معينة تمكن من تبرير مختلف القرارات والأعمال أمام الأعضاء.
4. الانتساب المفتوح: ضمان حق العضوية والتسامح واحترام الآخرين.
5. القاعدة الشعبية: وتعني أن أهداف المنظمة ونشاطاتها يتم تجسيدها في واقع محلي ، محدد يمنح للمنظمة دعماً أخلاقياً ومالياً.

تغيب الاعتمادية عن هذه المنظمات ، وتالياً تغيب المأسسة ، وتتحول التحالفات إلى منابر لإصدار

بيانات الشجب والتنديد ، لا أكثر. ونستطيع القول بأن غياب الاعتمادية ، هو العائق الأكبر في وجه تحالفات منظمات المجتمع المدني ، إذ ترى بعض التحالفات وقد ضمت منظمات متعددة ، يكاد لا يجمع رابط بينها.

العائق الكبير الآخر ، هو موضوع تمويل هذه المنظمات والتحالفات ، وهو أمر يتحمّل مسؤوليته الطرفان ، إذ تغيب الرؤى الواضحة ، والأهداف

المحَدّدة والشفافية ، والتشاركية عن المنظمات المحلية ، ويغيب التقييم والمتابعة من قبل المنظمات المانحة التي لعبت دوراً كبيراً في إفساد الكوادر المحلية ، وهناك بالفعل الكثير من الأموال التي صُرفت في غير موضعها ، أو التي انصبت تجاه منظمات بعينها ، وغابت عن البقية. كما أن هناك الكثير من ورشات العمل التي تكررت لأناس محددين ، وتغاضت عن البحث الجدي عن كوادر إضافية لتأهيلها وتدريبها.

العائق الأخير هو غياب التخصّص عن منظمات المجتمع المدني السورية ، ولعل هذا مرتبط بشكل أساسيّ في طمع هذه المنظمات بالحصول على أكبر كمية من التمويل الخارجي ، فهناك منظمات شاملة لكل أنواع النشاط المدني ، وبالفعل ، لو أتيحت الفرصة للإطلاع على كراساتها التعريفية ، فسنجد معظمها يعمل في الإغاثة ، والدعم النفسي ، وتوثيق الانتهاكات ، والعدالة الانتقالية..الخ.

بعد أربع سنوات من انطلاق الحراك السوري الكبير ، لا بدّ من وقفة جدّية ومراجعة متأنية لمسارات المجتمع المدني في سورية ، إذ في ظلّ غياب دورٍ مدنيٍّ فاعل ، لا يبدو أنّ هناك أمل في حلحلة عقدتنا المستعصية.

3 عبد الغفار شكر م.س.ذ. ص88

ترجمة

المنظمات غير الحكومية من خلال تاريخ حركة التضامن, مبادئها وأنماطها

ترجمة ليلى كريم

أصول إجراءات التضامن

تَشمل إجراءات التضامن من ضمن أمورٍ أُخرى, أوامر خيرية مسيحية من القرن الخامس ، حيث أصبحت المسيحية دين الدولة. كانت هذه الإجراءات تدّعي تقديم المساعدات للناس الأكثر عوزاً ، وذلك كي تُوضّح لهم كيفية تحسين أوضاعهم ، وتشرح الطريقة لزيادة ثرواتهم.

ارتبط اسم الكنيسة بالأعمال الخيرية. في ذلك الوقت ، كانت المستشفيات -في الواقع - مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدين لأنها أُسست من قبل الكنيسة ، وتتم إدارتها من قبل رجال الدين. إنها تنتمي إلى ممتلكات الكنيسة ، وبالتالي وضعت تحت سلطة الأسقف.

إننا نرى أنّ أصول إجراءات التضامن هذه ، تقوم على خلق أوامر اختصاصية جديدة مثل وسام مشفى القديس يوحنا في القدس ، ورودس ومالطا ، كذلك الصوفية العلمانية التي بدأت بالظهور في المدن التجارية الكبرى لتقديم المساعدة إلى أعضاء النقابات. وعلى نفس المنوال ، ومع تطور المدن ، تمّ تأسيس دور العجزة من قبل العلمانيين الأثرياءالذين يقومون ، بالإضافة إلى المساعدة ، بالتبرع بممتلكاتهم. والأكثر شهرة بلا شك كانت مؤسسة دور العجزة لمدينة بون ، التي أسسها المستشار «رولين» ، والتي لا يزال محصولها السنوي من النبيذ يباع في المزاد العلني لصالح الجمعيات الخيرية.

الأراضي الأولى والمنظمات غير الحكومية الأولى

منذ العام 1812 يمكننا أن نبدأ بالحديث عن الإجراءات الإنسانية الطارئة ، فقد أرسلت الولايات المتحدة في ذلك العام ، المساعدات إلى فنزويلا المدمرة تقريباً بسبب الهزة الأرضية التي أصابتها ,كذلك إلى ايرلندا والدول المتضررة من المجاعة. هذه الأراضي التي تأثرت بالكوارث الطبيعية كانت كذلك مجالاً للصراع العسكري مع رجاسات حرب الاستقلال اليونانية (1821-1830). وحركة التضامن -والتي تدعى «الفيلهيلينيزم» كذلك- ولدت في الصالات الرومانسية وأرسلت المال والملابس للمتمردين اليونانين الذي كانوا يناضلون ضد الاحتلال العثماني ، ولكن ما بين العامين (1854 – 1855) رأت أول منظمة غير حكومية النور.

فقد قام الثري البريطاني فلورنس نايتنجيل ، بالتعاون مع ممرضة على قدرٍ ما من الشهرة ، بإنشاء فرقٍ طبية شاركت خلال حرب القرم (1853-1856) ، ومن ثمّ في الولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية (1861-1865) وكذلك في فرنسا ، أثناء حرب العام 1870.

بعد عدة سنوات ، قام هنري دونان ، وهو ناشطٌ إنساني ورجل أعمال من سويسرة التي ابتليت بويلات معركة «سولفرينو» في 24 حزيران عام 1859 ، بإنشاء مؤسسة خيرية خاصة يرمزلها بالصليب الأحمر ، والتي ستحمل فيما بعد الإسم ذاته ، وبقيت معروفة به حتى الآن.

المنظمات غير الحكومية في القرن العشرين

ستؤكد الحرب العالمية الثانية على أهمية تكوين جمعيات خيرية جديدة (مثال: «أوكسفام» في المملكة المتحدة في عام 1942 ، وجمعية العناية في 1945).

كانت حرب بيافرا (1967-1970) ، بمثابة رسالة مفتوحة نددت بـ«الإبادة الجماعية» وبـ«معسكرات الموت» ، مُتهمةً الأطراف الفرنسية والدولية بأنها لم تتحرك ، ومنبهةً الرأي العام. وكانت هذه الحرب تعيد السؤال حول مفهوم حياد المنظمات غير الحكومية. عندها قرر أعضاء من الصليب الأحمر ، إنشاء منظمة طبية من أجل الطوارئ تكون أكثر حرية في أقوالها وأفعالها ، دُعيت بـ «مجموعة التدخل الطبي – الجراحي للطوارئ» (GIMCU). وهذه كانت البداية

من الأطباء الفرنسيين.

بمناسبة الأزمة التي هزت بنغلاديش (1970) ، تم إطلاق نداء من قبل الأطباء الفرنسيين ، أدى إلى ولادة الإنقاذ الطبي الفرنسي الذي سينضم إليه أعضاء من GIMCU. مزيج من هاتين المجموعتين من الممارسين الشباب هو الذي أنجب منظمة أطباء بلا حدود.

وشهدت الثمانينات ظهور موجة جديدة مع المنظمات غير الحكومية مع نشوء منظمات العمل ضد الجوع والمعونة الطبية الدولية في عام 1979 ، والمنظمة الدولية للمعوقين عام 1982.

إنّ التصور الاجتماعي للطبيب الذي يعمل على أراضي الكوارث الكبرى ، يأتي شيئاً فشيئاً على إثراء الصورة الأكثر تواضعاً. على نحو متزايد ، يجري انضمام الأطباء والممرضين من قبل متطوعين مع عدم وجود معرفة مسبقة ، ولكن بإرادة لاتتزعزع ، يتم إعطاء هؤلاء المتطوعين الشباب ذوي الالتزام القوي لقب «اللوجستي» أو ببساطة أكثر «البارع».

الـولادة والحياة لمصطلح «المنظمات غير الحكومية»

ظهر مصطلح «المنظمات غير الحكومية» رسمياً لأول مرة في الفرع 71 من الفصل 10 من ميثاق الأمم

ترجمة

المتحدة عام 1945 ، في سلسلة من الأحكام المكرسة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) والتي كانت تشير إلى الدور الاستشاري الذي يمكن أن تملكه المنظمات التي لاتشكل جزءاً من الحكومة. وبعد نصف قرن ، وفي قرار صادر بتاريخ 25 يوليو 1996 ، تم إعطاء تعريف من قبل ECOSOC. ووفقاً له ، فإنّ المنظمة غير الحكومية هي « كل منظمة لم يتم تشكيلها من قبل هيئة عامة ، أو بواسطة اتفاق بين المنظمات الحكومية الدولية, حتّى لو كانت تقبل أعضاء معينين من قبل السلطات الحكومية ، بشرط ألا يؤثر هؤلاء على حرية التعبير. ينبغي أن تأتي وارداتها المالية بشكل أساسي من مساهمات أعضائها. ويجب إبلاغ الأمم المتحدة عن أي مساهمة مالية تلقتها مباشرة من إحدى الحكومات».

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين ، عادة ما تعرَّف المنظمات غير الحكومية (ONG) على أنها منظمات المصلحة العامة التي لا تندرج تحت اسم الدولة ، ولا تحت اسم مؤسسة دولية. ويستخدم هذا المصطلح للمؤسسات غير ربحية التي تمولها الصناديق الخاصة. وتكون علاقتها بالدولة وبالسلطات غامضة إلى حد ما ، يبدو أكثر منطقية الإشارة إلى المنظمات غير الحكومية بمصطلح لا يضعها مباشرة على المحك مع وضع غير عادي. ويستخدم من الآن فصاعداً كل من التعبير ASI ، وكذلك OSI من أجل جمعية التضامن الدولي ، وهما تسميتان تبدوان أكثر ملاءمة لوضع المنظمات غير الحكومية لأنها تشمل جميع أنواع الجمعيات الناشطة في مجال التضامن الدولي.

المنظمات غير الحكومية هل هي جميعاً متطابقة ؟

يشمل مصطلح المنظمات غير الحكومية كيانات مختلفة في العمل والحجم. ولا يوجد أي أساس قانوني يسمح بتصنيف جمعية ما تحت اسم منظمة غير حكومية ، يجب أن نكون في البداية قادرين على التمييز مابين المنظمات غير الحكومية والجهات الدولية الفاعلة مثل الكنائس ، الاتحادات الرياضية أو الاتحادات النقابية الدولية.

آخذين الحجم بعين الاعتبار ، يمكننا أن نميز عائلتين من المنظمات غير الحكومية الكبيرة جداً مثل آمنستي ، منظمة العفو ، منظمة أطباء العالم أو أوكسفام ، وهي تمتلك موارد قوية بشرية ومالية ومجهرية ، وغالباً محلية ، مع القليل من الموارد ودائرة عمل ذات الامتداد الجغرافي الأصغر. هاتان العائلتان تتفاعلان معاً في العديد من المشاريع لتجميع مواردها المالية والبشرية والمعارف في المنطقة المحلية.

ويمكن أن نميز المنظمات غير الحكومية من خلال أفعالها ، والتي تنتج في أغلب الأحيان من قيمها والمبادئ التأسيسية لها. في المشاهد الإنسانية ، يمكن أن نلاقي منظمات غير حكومية ، غير سياسية وغير دينية ، تضمن حياد أعمالها (الصليب الأحمر الدولي) ، لكن أيضا المنظمات غير الحكومية المستندة إلى القيم الروحية (الإغاثة الإسلامية ، الإغاثة الكاثوليكية). قبل تعقيد الأزمات والصراعات. ويمكننا أيضاً أن نميز بين أربع مجموعات رئيسية من المنظمات غير الحكومية مصنفة من خلال تخصصاتها: الطوارئ الإنسانية (منظمة أطباء بلا حدود أو أطباء العالم) ، البيئة (التخلص التدريجي النووي) ، و المدافعين عن حقوق الإنسان (منظمة العفو الدولية ، ATD العالم الرابع) و«التنموية» (TERRE SOLIDAIRE ، CCFD العمل ضد الجوع). من الآن فصاعداً ، فإن الكثير من المنظمات الإنسانية غير الحكومية لم تعد معدة لأداء مهام محددة خلال المرحلة الحرجة وفترة ما بعد الأزمة ولكن للعمل أيضاًعلى فترة طويلة مثل «التنموية» التي تتقاسم أنشطة مماثلة. المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والبيئة تتشارك أيضاً النضال مع الإنسانية و«التنموية».

انطلاق المنظمات غير الحكومية من الجنوب والشرق

إنّ المساعدة من دولة إلى أخرى ، والتي أثمرت في منتصف القرن العشرين ، تميل إلى أن تفسح المجال لعلاقة مبنية بين الدول / الجهات المانحة الدولية والهياكل المحلية. كما أنّ صعود مفهوم الحكم الرشيد والمجتمعات المدنية في بلاد الشرق والجنوب, شهد ظهور هذه المنظمات المحلية التي غالباً ما تسمى المنظمات غير الحكومية الجنوبية أو الشرقية. هذه الهياكل ليس لديها في الغالب أي

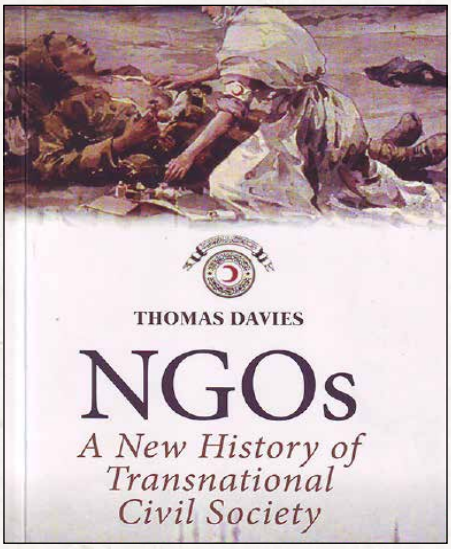

نشاط عبر الحدود الوطنية وتعمل في المقام الأول على المستوى المحلي. الجهات المانحة الدولية الكبرى مثل ECHO (مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية) ، ومنظمة الأمم المتحدة أو البنك الدولي غالباً ما تعطي المسؤولية لإنجاز مشاريعها للمنظمات غير الحكومية الشمالية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في الجنوب أو الشرق. تتسامح الدول مع وجود هذه المنظمات غير الحكومية المحلية شريطة أن لا يكون لديها قدرة احتجاجية كبيرة ، لأنها تعوض محلياً عن غياب هياكل الدولة في تنفيذ دعم العمل والتضامن ، كما هو الحال في مجالات التعليم, والصحة أو إزالة الألغام.

تظهر المنظمات غير الحكومية القادمة من الدول الناشئة مثل الصين, والهند ، والبرازيل على الساحة الإنسانية. وعلى عكس المنظمات غير الحكومية المحلية للبلدان الهشة ، فإنها تتدول. فالمنظمات غير الحكومية البرازيلية تجد نفسها في أنغولا ، والمنظمات غير الحكومية الهندية في القرن الأفريقي. إن المنظمات غير الحكومية الشمالية لديها صعوبة الوصول إلى مواقع معينة ، مثل الهند على سبيل المثال التي ترفض وصولها معتبرةً أن المنظمات غير الحكومية المحلية يمكنها القيام بنفس العمل.

المصدر: شبكة المعلومات والوثائق من أجل التضامن والتنمية المستدامة (Ritimo)

http://www.ritimo.org/article4541.html

تقرير

التحالف المدني السوري (تماس)

تماس - اللجنة الإعلامية

حول التحالف

التحالف المدني السوري (تماس) تحالف من منظمات ورواد المجتمع المدني السوري الفاعلين داخل سوريا وخارجها ، يضم التحالف أكثر من 60 منظمة.

انبثقت فكرة التحالف في نهاية عام 2013 ، وتم الاعلان الرسمي عنه بعد مؤتمره الاول الذي عقد في بيروت نيسان عام 2014.

يعد التحالف بمثابة منصة للمنظمات الأعضاء للتواصل والتعاون ، ووضع الاستراتيجيات ، وطرح الرؤى للقضايا الرئيسية التي تواجه سوريا. كما يهدف للتأثير على صنع القرار بشأن سورية ، وتعزيز دور الرأي العام في صنعه على أساس الوعي بالحقوق المدنية وأهمية المجتمع المدني في حماية هذه الحقوق.

الرؤية

رؤية تماس تقوم على النظر إلى المجتمع المدني السوري من منظور أصالته وعمق جذوره وأيضاً انسجامه مع روح العصر ، هذه الرؤية التي تجعل من تماس تحالفاً يؤمن بقدرة المجتمع المدني السوري على تلبية متطلبات واحتياجات المجتمع السوري الضرورية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما يؤمن بقدرة المجتمع المدني السوري على تطوير عملية صنع السياسات.

تأسيس هذا التحالف أتى بمثابة الرد على الفراغ الهيكلي في المجال السياسي ، وبسبب تلمس غياب برنامج عمل يعبر عن الواقع السوري عن طاولات صنع القرار التي غالباً ما تضم اليها ممثلين عن التيار السياسي والعسكري السوريين وحسب.

حجم وتوزع أعضاء المنظمات متفاوت جداً ، منظمات غير حكومية متوسطة وصغيرة الحجم ، ومبادرات فعالة داخل البلاد وفي الدول المجاورة لها بالاضافة إلى منظمات المغتربين السورين ، ذات الفاعلية الجيدة داخل سوريا وخارجها. تمنح هذه المنظمات التحالف القدرة على الوصول الجماعي لصناع القرار بمستويات مختلفة ، بأمل تعزيز قدرات أعضائها لتشكيل كتلة ضغط ومناصرة «لرمي السلاح».

يتراوح مجال عمل العضو في هذه المنظمات بين حقوق الانسان وبناء السلام والتنمية والاغاثة الانسانية إلى المناصرة والابحاث الاجتماعية.

يدار التحالف المدني تماس الآن من قبل لجنة مؤلفة من 9 أعضاء هي بمثابة مجلس إدارة مؤقت.

عقد أول مؤتمر للتحالف في بيروت بمشاركة أكثر من خمسين منظمة عمل مدني من داخل وخارج سوريا عبر ٦٧ مشارك حضر أكثر من ٤٣٪ منهم من داخل سوريا وبحضور نسائي قوي تجاوز الـ ٤٢٪ من المشاركين.

استطاع المؤتمرون تجاوز الانقسامات التي تعصف بالمجتمع السوري والضغوط التي يخضع لها معظم الفاعلين. وتوافقوا على التحالف سويةً من أجل انقاذ سوريا من أزمتها الحالية وبناء مستقبل مشترك.

وتتركز خطط عمل SCC تماس على المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

- المرجعية المعرفية
- صناعة السلام
- تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنموية
- الحوكمة و الاطار القانوني

وفي لقاء ممثلة التحالف مع المبعوث الأممي السيد دي ميتسورا لتسليمه رسالة باسم التحالف استعرضت وإياه الرؤية العامة وحددت بحسب الرسالة الأدوار التي يمكن لمنظمات العمل المدني لعبها في أربع أدوار متكاملة هي :

1) دور المحفز والضاغط على الأطراف لكي تتجه نحو الحل ووضع رؤى له من جهات غير مستقطبة

2) دور الوسيط بين الأطراف المتفاوضة

3) دور الرقيب:

a) الرقيب على المفاوضات الذي يَحمل أجندة المجتمع السوري لطرحها على الأطراف المتفاوضة ، ويرفد مسار المفاوضات بأي أمر يستدعي الحيادية مثل قوائم المعتقلين

b) دور الرقيب على تنفيذ القرارات التي يتم التوصل إليها ضمن الاتفاقيات

4) دور الشريك في تنفيذ مخرجات الاتفاقات وخصوصاً القضايا التي تتطلب عملاً مجتمعياً ولاعباً غير مستقطب سياسياً مثل الحوار الوطني والعدالة الإنتقالية.

كما حددت الرسالة مطالب المجتمع المدني من المؤسسة الدولية بالعناصر التالية :

مطالبنا في هذه المرحلة

1. أهم ما نريده كمجتمع مدني هو توسيع دائرة الفضاء الذي نستطيع العمل ضمنه في سوريا, حيث أن النشاط المدني السلمي لا يزال يعرض ناشطيه إلى الكثير من الأخطار مثل الاعتقال التعسفي, ولقد خسرنا بعض من أهم القيادات المدنية في سوريا بسبب الإعتقال.

بعض الآليات التي نقترحها في هذا الصعيد:

a. تأمين غطاء أممي للناشطين المدنيين والمجموعات المدنية الذين يتعهدون بالالتزام بسلمية النشاط وعدم انتهاك القوانين الدولية

b. تعيين أعضاء ضمن فريق المبعوث الدولي في داخل سوريا يتخصصون في التنسيق مع المجتمع المدني السوري ودعم نشاطه ضمن صلاحيات الأمم المتحدة وأن يتضمن هذا الفريق اختصاصية جندرية تهتم بقضايا المرأة السورية وتفعيل دورها الجوهري في بناء السلام.

2. توسيع البعثة الأممية في سورية وتوسيع صلاحياتها ، لقد ثبت لنا من تجربتنا مع وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في سوريا أن وجودها كان دائماً عامل إيجابي في التهدئة ويوفر "حماية بالتواجد" للمدنيين

3. إعادة تصنيف سوريا كدولة مستهدفة ببرامج التنمية وليس فقط ضمن حيز الإغاثة الإنسانية ضمن مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, حيث ان مؤشرات التنمية في سوريا قد انخفضت بشكل كبير جداً مما يغذي جذور الصراع نفسها هذا عدى عن الفجوة التعليمية التي تتسع بشكل هائل وتهدد الاستقرار والقدرة على التعافي. أضافة اتساع لبؤرة العنف والجريمة وبالتالي نمو جماعات عنفية جديدة.

4. إعادة إرسال بعثة مراقبين دوليين من للأمم المتحدة مفوضين تحت البند السادس مماثلة للبعثة التي تم إرسالها في ٢٠١٢ والتي لمسنا أثرها الفعلي الإيجابي

5. العمل على إشراك المجتمع المدني السوري بكافة أطيافه بشكل مباشر في مسارات الحل, والسعي لضمان أن يكون هذا التمثيل متوازناً خصوصاً من ناحية الجندر ومعبراً قدر الإمكان عن التوجهات والاحتياجات المختلفة للسوريين.

رأي

شكرا غرامشي ....شكرا هيغل...
منظمات المجتمع المدني ودورها في البلاد التي تعاني النزاعات المسلحة

جديع نوفل

قبل التعرض لدور منظمات المجتمع المدني في المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة ، لابد من المرور سريعاً على تعريف هذه المنظمات.

المجتمع المدني ، هو مجموعة المؤسسات غير الرسمية ، التطوعية ، والمستقلة ، المكونة من المنظمات الحقوقية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي ، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع استناداً لحقوق الإنسان.

منظمات مهتمة بالدفاع عن المواطن وحقوقه ، وعن السلام وعن الحريات العامة والخاصة... والتصدي للانتهاكات التي تقع على المواطن والمجتمع من أية جهة كانت ، وتحت أية مبررات كانت.

المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والحقوقية... منظمات «تدهشك بتنوعها» كما قال عنها الفيلسوف الفرنسي توكفيل. وهي مؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومة ، تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة ، من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية ، المستمدة من حقوق الإنسان المقرة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

وعندما يكون دور مؤسسات المجتمع المدني ضعيفاً نتيجة لضعف التجربة وللظروف المعقدة التي نعيشها ، يخلط العمل السياسي بالخيري بالإغاثة بالأهلي بالمدني ، والكل تحت سقف منظمات المجتمع المدني ، أو تمنع هذه المنظمات من إنجاز مهامها نتيجة للقمع الذي تمارسه الأنظمة الشمولية ، أو نتيجة لعدم قبول فكرة منظمات المجتمع المدني ودورها من قبل الثقافة السائدة وأنصارها في المجتمع ، كما هو الحال في بلادنا سوريا ، تتعقد مهام هذه المنظمات أكثر وأكثر.. فما بالكم إذا كانت البلاد تعاني من النزاعات المسلحة.

النزاع المسلح والذي يمهد الطريق إلى أزمة سياسية أو نشأ من أزمة سياسية ، وبالتالي يدخل البلاد و«العباد» في فجوة سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً ، اجتماعياً ، اقتصادياً ، تربوياً ، أمنياً أو أخلاقياً... إلخ.

منظمات المجتمع المدني تستوجب وجود دولة القانون والمؤسسات ، ودولة القانون والمؤسسات والسيادة تستوجب وجود منظمات المجتمع المدني. نحن نعمل في ظروف تقف على رأسها ورجليها معاً.

أين نحن من هذا؟

قلت نحن نعمل في ظروف تقف على رأسها ورجليها معاً ، وكي لا أغرق في النظري والتنظير سأدخل مباشرة في ما أعتقد أنه جوهر المسألة. وحتى نتلمس ما علينا القيام به في منطقة تعيش حالة نزاع مسلح ، سأبدأ بالتأكيد على مبادىء أساسية لنجاح عمل منظمات المجتمع المدني.

تقوم مؤسسات العمل المدني، في أي مجتمع، بتنفيذ عملها من خلال مجموعة متكاملة من الأطر السلوكية والأخلاقية، أهمها:

- مبدأ العمل التطوعي والمشاركة.
- وجود هيكلية تنظيمية.
- الاستقلالية وعدم التبعية.
- الشفافية.
- المصداقية.
- القبول للمحاسبة والمساءلة.

قبل أن نخوض بما يمكن أن نقوم به ، لننظر لوضعنا كمنظمات مجتمع مدني على ضوء الأطر السلوكية والأخلاقية الواردة أعلاه. بمعنى آخر ، المهمة الأولى في مناطق النزاع أو غيرها ، تطوير وتعميق هذه الأطر ، أي بناء منظمات قادرة على القيام بمهامها كما يجب. وبالعودة للواقع الذي نعيشه ، إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أكلت المجتمع المدني في أوروبا الغربية ، تحت مبررات الحرب والألويات فيها ، وهي العريقة بتجربتها والممتلكة لإمكانيات وظروف لا نمتلكها ، فكيف هو حالنا؟ يقول غرامشي: «انتصرت الثورة البلشفية في روسيا لضعف وهشاشة منظمات المجتمع المدني فيها» ، وأنا أقول ، واستناداً لما جرى في تونس: «إن ضعف وهشاشة منظمات المجتمع المدني في سوريا هما من الأسباب الرئيسية لتعقد مسألة الانتقال نحو الدولة العصرية الحديثة المستحقة والمنسجمة مع القرن الحادي والعشرين ومع حقوق الإنسان ، واجتياح العنف لنا بكل أشكاله ومستوياته».

أما مهامنا فيما يتعلق بالمحيط الذي نعيش فيه، فهي:

1. للبدء بالحياة من جديد ، يجب إبعاد شبح الحرب والموت. إبعاد شبح الحرب ، يتطلب بالضرورة أن نمتلك الجرأة ، ونتشارك (وبمستويات مختلفة) مع كل الرافضين للموت والعنف ، مع التأكيد على أننا لن نمسح ذاكرتنا كي لا يفلت الجناة من العقاب الذي يستحقونه ، من خلال محاكم عادلة ، نزيهة ومحايدة ، وليس من خلال عواطفنا.

بدء الحياة من جديد تجاوزاً لمرحلة الموت والعنف ، ولكي لا تتكرر المأساة ثانية ، علينا أن نمتلك الجرأة ومسؤولية بناء المستقبل ، أن نرفض كل أشكال القمع والتهميش ، ونقتنع بأن قاطرة التطور التاريخي هي الانسجام والتوافق ، وليست العنف والصراع الطبقي.

أنا مقتنع أن لا دولة بدون منظمات مجتمع مدني ، والعكس صحيح. وفي ظل غياب الدولة في سوريا ، أنا أقول: نحن زهور كاذبة لكنا نبشر بربيع قادم لامحالة. آسف لو قلت: «ربيعنا هنا في سوريا» ، وليس في «بلاد الله الواسعة». من هنا سأدخل قليلاً على بناء منظماتنا وأسأل: من يتطلع لربيع خارج سوريا ، وهذا من حقه ،

تتمة ص23

لقاء

اللجاة مجلس إداري وأمني وتوحد العشائر في تشكيل عسكري واحد

فريق تحرير ضوضاء

اللجاة «حرة سوداء» أو «صبة بازلتية من الحمم البركانية» في جنوب سوريا ، بين محافظتي (السويداء ودرعا) ، حيث تبعد خمسين كيلو متراً جنوب دمشق ، وخمسة وسبعين كيلو متراً شمال درعا. تحدها شهبا في السويداء شرقاً ، وفي درعا تحدها المسميّة شمالاً وخبب غرباً. حسب الأهالي أطلق عليها اسم اللجاة ، لأنها كانت عبر الوقت ملجأ لكل هارب ، وحصناً لكل مظلوم ، بسبب طبيعتها وصخورها العصية على الخيول والجمال ، والآليات الحديثة على حد سواء ، وقد صدت اللجاة الغزاة والطغاة ، فسطر أهالي السويداء ودرعا أياماً غراء فيها ، منها معركة المزرعة في السويداء ضد جيش فرنسا بآلافه المؤلّلة ، والذي كاد يباد في 1925 ، وكذا أهالي درعا قديماً وحديثاً. وما تحطيمهم لجبروت جيش النظام السوري ، وكسر شوكته ، وتحرير اللجاة ، إلا شاهد على ذلك.

في الفترة الأخيرة حصلت انفلاتات أمنية وصدامات بين الجيران من سكان اللجاة ، إضافة إلى انشقاقات وتحالفات عسكرية عديدة ، مجلة «ضوضاء» تلتقي قائد لواء عشائر اللجاة ، «النقيب طلال عوض خلف (أبو سليمان)» ، لتناول هذه التغيرات ، والبحث في آفاق الاقتراحات المطروحة ، لتحليل الوضع وضبطه في المنطقة.

يقدم النقيب طلال للحديث: «اللجاة 54 قرية ومزرعة ، تعداد سكانها 65 ألف نسمة ، عدا النازحين إليها من القرى المجاورة ، سكانها من عشائر البدو ، والمنطقة ذات طبيعة صخرية صعبة ، وممرات إجبارية امتدادها (70 كيلو متراً) مشرفة على الطرق الدولية ، دمشق درعا ، ودمشق السويداء.

يعيش فيها السوريون من كل المكونات ، فهي محاذية للسويداء ، حيث تقطن كثافة سكانية من إخوتنا الدروز ، ومجاورة لقرى عديدة حيث تعيش كثافة من

حاجز لمجلس العشائر على أحد مداخل السويداء في اللجاة

اجتماع مجلس عشائر اللجاة

الإخوة المسيحيين ، وهي البوابة الوحيدة التي تصل الشمال بالجنوب ، والشريان الذي يربط دمشق والشمال السوري بالمنطقة الجنوبية ، وطريق أساسي لمرور السلاح واللاجئين. وانطلاقاً من أهميتها الجغرافية والتضاريسية ، يعتبر ضبط أمنها من أمن المنطقة الجنوبية كلها».

هل يمكن ان تعرفنا أكثر بنفسك ؟

أنا النقيب طلال عوض خلف ، من عشيرة العوران قبيلة زبيد ، ونحن شيوخ المنطقة. أول ضابط اعتقل في المنطقة الجنوبية ، حكمت بالسجن 13 سنة ، إضافة إلى الطرد من الجيش السوري ، وأودعت في سجن صيدنايا العسكري ، ثم تم نقلي إلى سجن غرز. خرجت من السجن بعد تحريره على يد الجيش الحر وثوار المنطقة ، قمت بعد خروجي ، بإعادة هيكلة لواء درع اللجاة. وانضمتْ إلى اللواء مجموعة من الكتائب العاملة في المنطقة ، بعد انشقاقها عن تشكيلاتها السابقة ، حيث انشقت كتيبتا «رايات الحق»و«فتية الشام» ، عن جبهة ثوار سوريا — ألوية العمري ، كما انشقت كتيبتا «أحرار المدالجي» وأنصار السنة» ، عن جبهة ثوار سوريا- لواء سيف الله المسلول ، وانضموا إلى لواء درع اللجاة ، كما انضمت إلى اللواء كتيبة «قاسم الرماح» العاملة في منطقة اليرموك.

بعد ذلك قمت بتغيير اسم اللواء إلى «لواء عشائر اللجاة» ، وشكلت بالتعاون مع شيوخ العشائر في اللجاة ، «مجلس القبائل والعشائر» الذي يضم كل عشائر المنطقة ، وهو مجلس لترتيب أمور المنطقة وتسيير أمور الناس ، بعدها بدأت ألوية وتشكيلات العشائر بالانضمام إلى لواء«عشائر اللجاة» ، فانضم«لواء عشائر السويداء المستقل» ، وكذلك لواء «عشائر الغوطة».

هل تم ضم كل العشائر حتى الآن ضمن لواء «عشائر اللجاة»؟

هناك ألوية من أبناء العشائر في القنيطرة والجولان والسويداء والغوطة ودير الزور ، بقوام 6 ألوية ، لكن يعيق انضمامهم عدم قدرتي على استيعاب هذا العدد في الوقت الحالي ، بسبب ضعف الإمكانيات ، ولو توفرت ، لكان بالإمكان احتواء الجميع ، وتشكيل جيش من العشائر ، يكون صمّام أمان للجبهة والمنطقة الجنوبية بأسرها ، كما أراه.

طلال عوض خلف كابن لـ «اللجاة» أولاً، وكضابط منشق عن جيش النظام ثانياً، وأنت المسؤول الأمني والعسكري في اللجاة، أريد أن أسألك، هل يعد «لواء عشائر اللجاة» جزءاً من الجيش الحر؟ من يساهم في إدارة المنطقة، من هم الأشخاص

وما هي مواقعهم؟ وما هو شكل الإدارة التي تنوون إقامتها؟

أحب أن أذكر أولاً أن كتيبة الفاروق هي نواة تشكيل ألوية العشائر، وهي من أوائل تشكيلات الجيش الحر في المنطقة الجنوبية. ثانياً، أنا انطلقت من اللجاة، وقمنا بتشكيل (مجلس القبائل والعشائر) الذي يضم ممثلين من شيوخ وممثلين عن كل العشائر، وهو السلطة العليا في المنطقة، يندرج تحته الجيش الحر في المنطقة كسلطة تنفيذية (يمثلها النقيب طلال الخلف) كمسؤول أمني عن المنطقة بتكليف من المجلس، هذه السلطة التنفيذية تتبع المجلس. كذلك هناك محكمة تابعة للمجلس كسلطة قضائية، والمجالس المحلية كسلطة إدارية، وسوف نقوم بتعميم التجربة على باقي المناطق كي تقوم بنية مؤسساتية وبنية إدارية صحيحة.

تكلمت عن الأمان في المنطقة الجنوبية، بداية ماهو موقفكم كـ «لواء عشائر اللجاة» وكـ«مجلس القبائل والعشائر» من الجيران في السويداء؟ ثم ما هي الإجراءات العملية على الأرض، التي يمكنك القيام بها لتامين الوضع، خاصة بعد كل الصدامات والانفلات الأمني الذي حصل وعمليات الخطف؟

بالنسبة لجيراننا من الطائفة الدرزية، تربطنا بهم علاقات اجتماعية قديمة قبل نظام الأسد، وكانت المنطقة تشهد تآلفاً اجتماعياً، وتبادل للتهاني والتعازي في الأفراح والأتراح، لكن النظام وأجهزته الأمنية منذ بداية الثورة، بدأ يلعب دوراً في إثارة النعرات الطائفية، وجعل الطائفة الدرزية تعيش في جو أن النظام هو المنقذ لهذه الطائفة والحامي لها، واستطاع تجنيد عدد من الطائفة الدرزية بما يسمى «الجيش الوطني»، كما لا أنكر أن هناك في المقابل، عدد من الأشخاص الذين يدعون أنهم ثوار، لكنهم بالأصل من الطابور الخامس، لعبوا دوراً كبيراً مع النظام، لتثبيت هذه القناعة لدى الطائفة الدرزية.

بناء عليه قام مجلس العشائر بعد التشاور، بالتواصل مع جيراننا من الطائفة الدرزية وشيوخ العقل، وقمت أنا بدوري بإصدار بيان باسم اللواء، بينت فيه لأهل السويداء أهداف النظام، وقام مجلس العشائر بوقف أي اعتداء خطف تجاه جيراننا من الطائفة الدرزية، حتى أن «المجلس» قدم مساعدات إغاثية لعشر عائلات فقيرة من أهالي قرية جرين من الطائفة الدرزية، ويعمل المجلس جاهداً لاستجرارهم إلى أحضان الثورة، لأن الطائفة الدرزية من النسيج السوري، ولا نسمح للنظام الفاجر أن يقطع هذا العضو من الجسد السوري.

وبخصوص الإجراءات على الأرض، بدأنا منذ فترة بوضع حواجز على المعابر المهمة لتأمين المنطقة من الناحية الأمنية والعسكرية، ومن الناحية الإنسانية لتأمين اللاجئين والعابرين، وفي خطوة لتأمين المنطقة بيننا وبين الأخوة في السويداء، وهناك أكثر من حاجز متنقل في المنطقة، وكذلك حاجز في منطقة بئر القصب.

ما هو موقفكم كعشائر ومجلس عشائر، من التطرف والتشدد الديني الذي اعترى الثورة في بقاع كثيرة؟

كممثل للعشائر أقول: نحن ضد التطرف، وضد أي كان جاء ليتدخل بالثورة السورية، ويفرض عليها طقسه وشروطه، نحن من بدأنا بالثورة ونحن الثوار أهل لتسيير أمور شعبنا، نحن أصحاب قضية، مسلمون نعتز بإسلامنا، لكننا لا نقاتل حباً بالقتل، بل لندفع الظلم والهوان والاستبداد عن شعبنا، التطرف من شأنه أن يشوه صورة الإسلام السمح والمسلمين أمام العالم.

كيف يتصور طلال خلف سوريا القادمة؟

تصوري لسوريا الجديدة، سوريا تحتضن كل أطياف الشعب السوري، وتقوم على نظام مؤسساتي يضمن الحقوق لكل مواطن سوري، بعيداً عن المركزية.

أطفال درعا في العيد

خاص ضوضاء - مكتب درعا

خاص ضوضاء - مكتب درعا

خاص ضوضاء - مكتب درعا

خاص ضوضاء - مكتب درعا

خاص ضوضاء - مكتب درعا

رأي

العصبية الطائفية السلطوية

شمس الدين الكيلاني

كشفت الثورة السورية إلى حد كبير التفاوت العميق في أدوار شركاء الوطن فيها ، فبينما أظهرت أغلبية الجماعة السنية تعاطفها مع الثورة وشاركت في فعاياتها ، وقفت أغلبية العلويين حذرة ومتشككة في الثورة ومقاصدها ، وتضاءلت مشاركتها المتواضعة مع تقدم الصراع واتساعه. هذا التفاوت في المواقف والمشاركة لا تعود أسبابه إلى الفهم المختلف للدين أو للاختلاف في معايير الإيمان ، فالإيمان يتعلق بالعلاقة الفردية مع الله ، بينما النزعة الطائفية فتنتسب إلى المجال السياسي ، حين يتعامل صاحبها مع الطائفة كجسم سياسي صلب ، ليس كشعيرة وإيمان تصيب المؤمن والمتحلل من الدين ، وتزداد خطورتها بمقدار ارتكازها على تمييزات جلية في السلطة والمجتمع ، وتحيزات تقوم بها السلطة تحابي بها جماعة طائفية على حساب أخرى. ويمكن أن يتجلى ذلك التحيُّز والتمييز في تمفصلات اجتماعية واقتصادية سلطوية واضحة للعيان ، كما جرى في علاقة النظام/السلطة بالمجتمع السوري بتنوعاته المختلفة ، وعكس نفسه على تباين مواقف الجماعات الدينية ، من الثورة في اللاذقية والساحل وفي سوريا عموماً.

فما بدأته مراحل تكوُّن الدولة السورية الحديثة ، من إعلاء شأن الوطنية السورية على حساب الروابط ماقبل قومية ، عملت مرحلة العائلة الأسدية على تقويضه وتدميره. وكما هو معروف جرى بين السوريين ، في خضم معركة الاستقلال ، نقاش صريح حول الخصوصيات والمخاوف ، و الخيار بين الاستقلال الذاتي أو الانضمام إلى(الوحدة السورية). رفض السوريون أن تكون الهويات المحلية قاعدة للاجتماع السياسي ، وإن كانوا حافظوا عليها كجزء من الهوية السورية أو العربية التي تحتوي التعدد. وعندما جاءت حركة 8آذار 1963 ، قوضت الفرص التي نشأت عن الاستقلال. وضيقت الباب على إمكانيات الوفاق بين السوريين ، على حل هذه المسألة بشفافية ووضوح ، فتوسع بين هذا النظام والشعب شرخ كبير ، كان أحد عوامله تفاقم المسألة الطائفية المسكوت عنها ، لم تبرز الطائفية بتأثير الدعاية ، أو بسبب التنوع المذهبي فحسب ، فالطائفية أساساً ، هي وليد غير شرعي للدهرية. هي خضوع الدين للسياسة لتحقيق أهداف دنيوية. فلا تحمل التمايزات «بين الطوائف أية شحنة سياسية خطيرة في أثناء الازدهار ، وتطوير حركة استيعاب واندماج قوميين ، بما يخلقانه من فرص الاقتراب من نموذج حياة واحدة لمختلف الجماعات ، لكنها تنفجر في مجتمع عصبوي ، لم يستطع أن ينشئ رابطة قومية حقيقية تقابل التمايز بالوحدة ، والانغلاق بالانفتاح دون أن تلغيهما». فالطائفية يقول غليون هي التعبير المباشر عن انحطاط الدولة ، بقدر ما أن الأصولية هي التعبير عن مأزق الهوية.

فقد تشكلت في القوات المسلحة والأمن الداخلي ، عصبية علوية سلطوية واضحة للعيان ، اعتاد السوريون رياءً أو خوفاً أو تواطؤاً السكوت عنها وتحويلها إلى مجال الثقافة الشفوية ، فإذا كان لكل طائفة زمرة ما تنهج نهجاً طائفيا ، فإن زمرة

العلويين ذات النهج الطائفي هي (العصبية العلوية السلطوية) ، وبمعنى آخر أن لكل طائفة (داعشها) ، فإن داعش العلويين هو (العصبية العلوية السلطوية). يقول علي ديوب: «خلقت الحركة التصحيحية وضعاً استثنائياً في بروز (ظواهر طائفية) لدى السلطة.. وحالما بدأت الانتفاضة ظهر للطائفة أنّ ما يحدث موجه ضدها ، وليس ضد النظام فقط». ثم يخلص إلى القول: «نعترف بحقيقة أن المتنفعين من الطائفة العلوية مهما قلت نسبتهم وتدرجات تنفيعهم ، التي تبدأ من الاستئثار بالسلطة على يد عائلة أو بضع عائلات معروفة ، وتنتهي عند آذن في مدرسة يدير مديرها ، تفرض علينا القول إن الطائفة تشوهت. نعم. فلا يكفي لتشوّه الجسد أن يكون كل عضو فيه قد طاوله التشوه.»ويرى منذر خدام أن نظام الأسد «أوهم كثيراً من العلويين أنه أتاح لهم أن يتسلموا السلطة ، وأن يستفيدوا من مزاياها ومن الفرص التي تتيحها ، وأن يتحولوا إلى قوة حقيقية في المجتمع والدولة ، فإذا ذهب ، ذهبوا معه... ومنذ ذلك التاريخ ، عمل بصورة ممنهجة على تكثيف حضور العلويين في المؤسسات العسكرية والأمنية ، فجعل منهم فقط أدوات لتثبيت حكمه».

هذا الاقتناع أو التوهم ، تحوَّل بالممارسة إلى قوة مادية فعلية داعمة للنظام وساندة له. ولقد أصبح للتمييز الطائفي ركائزه الاجتماعية/السلطوية ، وذلك باحتلال العلويين مواقع اجتماعية سلطوية ، تجلى هذا في اللاذقية بتوزيع المواقع الاجتماعية والإدارية والسلطوية في ما بين طوائفها ، بإعطاء العلويين الموقع الأول في السلطة والمجتمع ، فأخذت الطوائف والمذاهب أمكنتها الاجتماعية والسلطوية المتمايزة ، وأصبح بين الهويات المذهبية تخوم

وتراتبية اجتماعية ، بفعل تدخل السلطة ، نالت من مبدأ المواطنة المتساوية ، لاحظ «كيلو» من خلال (أوراق النعي) في اللاذقية ، أن أبناء الريف يكونون في أغلب الأحيان من العسكريين ، فبينما يندر أن تلمس وجود عسكري ما ، في أوراق النعي الخاصة بابن المدينة ، تكاد أوراق النعي الريفية تخلو ، من جانبها ، من وجود أي مدني! وهذا ، عكس افتراقهما ، افتراق ظروف واقع وحياة أبناء الريف ، الذين يعيش معظمهم على ريع السلطة وخاصة العسكري منه ، وواقع أبناء المدينة ، الذين هم غالبا أصحاب حرف أو أعمال حرة أو موظفون متوسطون وصغار». فضلاً عن ذلك استغل الأسد التاريخ الطويل للقمع الذي عاشه العلويون من أجل تعزيز التضامن بين أبناء الطائفة. فكثيراً ما لوح باحتمال حدوث حمام دم جديد.

هكذا انطوت السلطة الأسدية (الأب والابن)،على تشكيل (عصبية علوية سلطوية)، لعبت على التنوع الطائفي ، وتحويله إلى أسوار عازلة بين الطوائف ، كأن يحظى أبناء الطائفة العلوية بموقعٍ متميز وقيادي ، في المؤسسة العسكرية ، وفي الأجهزة الأمنّية ، والإدارية الحكومية والمؤسسات العامة ، «فشكل العلويون في القوات المسلحة والأمن الداخلي ، قلب عصبية السلطة ، بفضل سلطتهم العائلية ، أو اقترابهم الجغرافي من حافظ أسد ، وأحياناً من دون الانتماء إلى العشيرة أو القبيلة نفسها.

كتب الشاعر محمد ديبو «بدأ النظامُ العمل على عدّةِ محاور ، ففي الجانب الدينيّ حاول إحداث مؤسسة دينية مرتبطة بسلطته ، وأظهروا الأسدَ الأب وكأنّه (وليٌّ من أولياء الله الطاهرين). تجلّى ذلك لحظة وفاته ، إذ انتشرتْ شائعةٌ في مناطق العلويّين تقولُ إنّ وجهَه على القمر ، أسوةً بالإمام عليّ. وفي الجانب السياسيُّ ، قضى على التنوّع الذي تميزت به الطائفة. وفي الجانب الاقتصاديُّ/ الأمنيّ: أخذتْ السلطة تبني كلّ سياساتها على أن يكونَ للعلويّين النسبةُ الكبرى في الجيش والأمن. وقد مسَّ التمييز الطائفي أهالي اللاذقية وبانياس وجبلة وطرطوس من السنة ، بسيطرة العلويين على الدوائر الرسمية ، وعلى التوظيف والعمالة في دوائر الدولة وشركاتها ومؤسساتها ، وذلك بدعم من الأجهزة المخابراتية والجيش ، بالإضافة إلى الدور التدخلي الملموس لعائلة الأسد و مخلوف وشاليش وديب ، والشبيحة الدائرين بفلكهم. فظاهرة سيطرة جميل الأسد وأبنائه وأعوانه على اقتصاد واجتماع اللاذقية ، بدءاً من المرفأ وانتهاء بمكاتب السفر ، لا تحتاج لشهادة أحد .

تتمة

هل يستطيع أن يساهم في بناء المنظمة مع المجانين الباقين في سوريا ؟

من يتطلع لربيع خارج سوريا ، وهذا من حقه أيضاً ، هل يمكننا إقامة شراكة عمل معه في الداخل ؟

وفيما يخص من بقي في سوريا ، هل يمكن العمل والتعاون مع من ارتكب منهم كل الموبقات ؟ بالتأكيد لا. يقول هيغل ما معناه أن منظمات المجتمع المدني رافعة من أهم روافع تطور المجتمعات نحو الحريات والحقوق ، منظمات المجتمع المدني مظلة وعنوان رفيع المستوى ، ويتابع: هناك بعض النشطاء في هذه المنظمات ، يستخدمون هذه المنظمات لأغراضهم الشخصية ، وآسف لقول ما قاله هيغل: في هذه الحالة ستظهر قاذورات غير متوقعة.

السلطة في سوريا قمعية وهمجية ، وتمارس قمعاً قلما عرف التاريخ مثيلاً له ، ولها أنصار لا يقلون عنها بشاعة ، يضاف لذلك تدخل خارجي سافر ومجرم ، يستند هذا على ثقافة سائدة مصدر معرفتها السماء وعلاقتها بالأرض التي تعيش عليها علاقة عابرة.

لكن لا خيار أمامنا إلا العمل ، بما نستطيع من طاقة.

2. رصد الانتهاكات الواقعة على البشر والحجر ، وتوثيقها وإيصالها للمنظمات الدولية المعنية بذلك ، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ، والاستعداد للمرحلة القادمة وهي مرحلة تطبيق العدالة الانتقالية.

3. التواصل مع كل السوريين الرافضين للموت والمتطلعين نحو سوريا القادمة ، وتحفيزهم على بناء المؤسسات المستقلة التي تعبر عن طموحاتهم وتطلعاتهم ، وعلى التمسك بحقوقهم وعدم التفريط بها ، لاعتقادنا أن ما جرى ويجري في بلادنا حتى اللحظة من مآسٍ ، هو نتيجة فردانية السوريين خلال خمسين عاماً مضت.

4. الاهتمام بضحايا العنف ، بما نستطيعه (مساعدات إنسانية ضرورية ومستعجلة ، تعليم ، نشر الوعي الإنساني حول مسائل ومفاهيم كالدولة ، المواطنة وحقوق الإنسان...إلخ).

5. التشبيك مع التكتلات السورية المدنية ، والتواصل مع المنظمات الدولية.

6. عودة على بدء ، من أجل العودة للحياة والخلاص من الموت ، نؤكد أينما كنا أن السلاح لا يبني الدولة ، بل ينشر الموت والدمار ، ونعبىء الناس بضرورة رفض الحل عن طريق السلاح ، ونؤكد أن خيار السلاح جاء امتداداً للسلوك الذي قامت به السلطة منذ بدء الأحداث باعتمادها الحل الأمني. ومن هنا نتابع تعبئة الناس ، بأن لا خيار أمام السوريين إلا الحوار على أرضية مستقبل البلد للجميع.

هذا ما نقوم به ، رغم ما نمر به من ظروف صعبة ، معقدة وعابقة برائحة الموت.

ترجمة

سلسلة تفكك النظام/ الحلقة الخامسة
دمشق ترد على الهجوم الاسرائيلي ... بتفجير حافلة في سوريا

لم تتأخر مواقع «سورية على الإنترنت ، بنشر مواد ساخرة حول سرعة الجيش السوري غير العادية ، بالرد على الهجوم الجوي الإسرائيلي الذي حدث في فجر 30 كانون الثاني لعام 2013 ، مستهدفاً مركز الدراسات والبحوث العلمية في جمرايا بدمشق.

ووفقاً للسلطات العسكرية السورية ، نفذت الطائرات الإسرائيلية هجوماً استهدف مركز الدراسات والبحوث العلمية التابع لوزارة الدفاع السورية ، وهو مركز مخصص لإعداد دراسات وأبحاث تتعلق بتطوير الأسلحة الكيميائية والصواريخ النووية والبيولوجية ، وللمركز فروع عدة في المحافظات السورية. أما هذا الذي تم استهدافه فيقع في ضاحية جمرايا ، على طول الطريق الدولي ويتقاطع مع دمشق من الشمال ليلتقي في منطقة الهامة مع الطريق القديمة المؤدية إلى بيروت. وبحسب نفس السلطات ، فإن أنشطة المركز ، دون التقليل من أهميتها ، لا تستحق هذه المعاملة ، فالمركز يعمل على تحسين وتعزيز القدرات الدفاعية في الجيش السوري. ونقلاً عن الناطق الرسمي ، هذا الهجوم الخبيث لم يفاجئ الدولة ، ولا سيما في هذه المرحلة التي تتعرض فيها البلاد لمؤامرة يتم تنفيذها بالتعاون مع الدول المعادية للشعب السوري. وتستهدف إضعاف دور دمشق في دعمها للمقاومة والدفاع عن الحقوق المشروعة للمنطقة. ويكمل الناطق قائلاً: «إن اللجوء لاستخدام الطائرات من قبل العدو الاسرائيلي ، ليس إلاّ امتداداً لعمليات عسكرية تجري على الأرض منذ أكثر من عامين تقريباً ، وتنفذها العصابات المسلحة والحركات الظلامية المتشددة والإرهابية ، التي تعمل على تدمير مواقع مضادات الطيران وتقويض وسائل الدفاع عن البلاد».

على الرغم من ادعاء النظام أن معظم هذه المواقع قد نجت فعلاً من مؤسسات الإرهاب ، إلاّ أن هذا الهجوم يؤكد مرةً أخرى عدم قدرة القوات المسلحة السورية على اعتراض العدوان الإسرائيلي. وهذا بمثابة عنصر يضاف إلى مجموع العناصر الأخرى التي لا تصب في مصلحة قوات الدفاع الجوي ، لقد تم تنفيذ الهجوم على علوٍ منخفض جداً ، ناهيك عن عملية دخول الطائرات من فوق جبل حرمون وتحليقها فوق الأراضي السورية. وقد أصدر الجيش بياناً نفى فيه صحة الخبر الذي تناقلته العديد من وسائل الاعلام ، على أنه الهدف من الغارة الاسرائيلية ، والذي مفاده أن الطائرات الاسرائيلية ، شنت هجوماً على رتل من الإمدادات العسكرية كان متجهاً من سوريا إلى لبنان. وكانت إسرائيل هددت بالفعل ، قبل يومين من الهجوم ، بالتدخل العسكري في حال كان النظام يخطط لنقل بعض معداته العسكرية من البلاد.

مدعياً حصوله على معلومات مؤكدة من «مصدر عسكري» ، يقوم أحد مؤيدي النظام بالنشر على صفحته في الفيسبوك أن «الأمر صدر بعدم اعتراض

الطائرات الإسرائيلية ، وذلك من أجل مراقبة تحركات الإرهابيين على الأرض وإيقاعهم في الفخ» ، وأن هذه الخطة «أثمرت وانتهت بنجاح تام». لكن في الواقع ، هذا التخلي ولمرةٍ واحدة عن «الحق في الرد على هذا الهجوم في الوقت المناسب ، وبكل الوسائل المناسبة» ، المتلازمة التي لطالما استخدمها لتبرير تقاعسه عن الرد على عدو أقوى بكثير من لبنان ، نجم عنه انتقام مختلف وغير متوقع من قبل الجيش السوري: إذ قامت الطائرات الحربية السورية بشن هجوم في صباح الخميس 31 كانون الثاني 2013 ، ليس ضد تل أبيب ، بل ضد الحسكة ،على حافلة سياحية كانت تقوم بجولة وهي متجهة إلى بيروت عبر دمشق. كانت السيارة تقل مجموعة مسيحية آشورية ، وقد أدى الهجوم إلى مقتل شابة و إصابة غالبية المسافرين الآخرين بجراح خطيرة.

أكّد نفس الموقع ، ونقلاً عن روايات لشهود عيان ، أن قوات الدفاع الجوي ومضادات الطائرات السورية بقيت صامتة طوال الغارة الاسرائيلية. أولاً: ظناً منها أن الطائرات الحربية التي تحلق فوق قطاعها هي طائرات تنتمي إلى الجيش الوطني الباسل. وتخيلت

ترجمة

ثانياً: أن وجود الطائرات فوق هذا القطاع كان من أجل تدمير مواقع تابعة للجيش السوري الحر. والمضحك في الموضوع أنها أرجعت سقوط الصاروخ الأول على مركز البحوث إلى خطأ في التصويب ، لكن سرعان ما استدركت وفهمت ما يحدث ، وذلك بعدما بدأت ترى عشرات القذائف التي تتساقط على نفس الموقع. ومن الجدير بالذكر ، أن الصاروخ الأول أثار ضجةً كبيرة وكأنه قنبلة ذرية وتسبب في إحداث أضرار جسيمة وبتدمير معظم المباني الموجودة في الموقع. وحسب شهود عيان ، المتفاجئين ، أن الوحدات العسكرية المتواجدة على مقربة من الموقع كانت تشاهد الغارة وكأن الأمر لا يعنيها. وعندما أتيحت الفرصة للتحدث مع أحد الضباط ، أجاب أن المتمردين المسلحين كانوا قد خططوا لشن هجوم على المركز ، ظناً منهم أن عناصر حزب الله كانت هناك ، وبأن الطائرات كانت تطلق النار عليهم لتمنعهم من الدخول إلى المركز.

وقال شاهد آخر ، أن عدد ضحايا الهجوم بالتأكيد أكثر بكثير من قتيلين وثلاث جرحى ، العدد الذي صرّح به النظام لوسائل الاعلام ، فالمركز يحتوي على أكثر من 200 شخص بين باحث وفني وعامل.

ويختم موقع كلنا شركاء مقالة بالملاحظة التالية: «إذا كان مركز الدراسات والبحوث العلمية السوري ، والمسؤول عن تخريج كبار الضباط العسكريين

القادرين عن الدفاع عن البلاد ، والحفاظ على خط المقاومة في المنطقة ، لم يكن قادراً على حماية نفسه ، بإمكاننا إذن أن نتساءل عما بقي لنا من سوريا».

مرةً أخرى ، يبرهن الجيش السوري ، من خلال قتاله وتفانيه من أجل حماية النظام وقادته ، بأنه ليس جيشاً وطنياً يخدم الشعب ويحمي الوطن كما يزعم ، ولهذا السبب لا يتوانى عن استخدام جميع الوسائل لقمع الانتفاضة الشعبية ، ومعاقبة الناس ، وتدمير المدن والأحياء ، والقضاء على البنية التحتية والاقتصادية ، خاصةً في المناطق الخارجة عن سيطرته. كما أنه أكّد صحة الشعار الذي تردد كثيراً عنه: « تستقوي عليّ وأمام العدو تصبح كالنعامة».

قامت الطائرات الحربية السورية بشن هجوم في صباح الخميس 31 كانون الثاني 2013، ليس ضد تل أبيب، بل ضد الحسكة ،على حافلة سياحية كانت تقوم بجولة وهي متجهة إلى بيروت عبر دمشق. كانت السيارة تقل مجموعة مسيحية آشورية

أما المؤشر الأخير على تهاوي النظام وتفككه ذاتياً ، فهو يتعلق بالعمليات التي بدأ من خلالها العسكريون بالتخلص من مخزون الأسلحة تحسباً لإغلاق محتمل ، فقد ذكرت صحيفة الوطن السعودية بتاريخ 31 كانون الثاني 2013 ، أنها علمت من مصادر في المعارضة السورية ، أن النظام وخلال عام 2012 ، قام بتحويل كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية إلى حزب الله في لبنان. وهذا المخزون هو عبارة عن غاز الخردل في المقام الأول ، وقد تم النقل تحت إشراف ضباط ملتزمين تماماً ببشار الأسد. ومن بين الأسلحة تم تسليمها ، صواريخ بعيدة المدى تطلق على نطاق 300 كم نُقلت جميعها من مخازن «وحدة أبو الشامات» ، وقد أرسل الغاز إلى لبنان عبر الزبداني وسرغايا في براميل زرقاء كتب عليها «حمض الهيدروكلوريك». أما الذي كان مسؤولاً عن تلقي الحمولة ، فهو شخص في حزب الله يدعى أبو طلال ، ومن بين المسؤولين السوريين الذين أشرفوا على عملية النقل ، غسان عباس ، الأستاذ في مركز الدراسات والبحوث العلمية ، والمشرف على برنامج الأسلحة الكيماوية ، ولا سيما برنامج 415 ، والعميد علي ونوس الذي كان يمضي وقته بين المركز والفوج 105 ، والعقيد في الحرس الجمهوري زهير حيدر ، المشرف على كل أنشطة المركز ، وأخيراً ضابط الأمن في المركز عبد الحليم سليمان.

ترجمة: زويا منصور

تحقيق

سمير عيطة: الحرب لا تصنع الحرية وإيقافها هو الأهم

مجيد محمد

في ظل التشرذم الذي تعاني منه المعارضة السورية بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على ثورة الحرية والكرامة ، بدأت الأصوات المنادية بوحدة الصف المعارض ، تعلو وتأخذ اتجاهات أكثر جديّة ، لخلق واقع سياسي جديد ، يتعاطى مع الظروف الموضوعية والذاتية الراهنة بخطاب يتصف بقدر من المعقولية والواقعية ، في ظل انسداد أفق الحل العسكري ، وازدياد معاناة المهجرين والنازحين داخل البلاد وخارجها. من هنا ، حاول «منتدى المعرفة وحرية التعبير» في جلسته الثانية عشرة في مدينة عنتاب التركية ، الوقوف بشكل أكثر عمقاً مع خطاب طيفٍ من المعارضة السورية ، والذي وصف منذ البدايات أنه ضد كل ما هو عسكري ورافضٍ لكل الدعوات التي انصبت في سياق تسليح المعارضة ، وعسكرة الثورة أو الاستعانة بالخارج ، فاستقبل المفكر السوري «الدكتور سمير عيطة ، رئيس تحرير النشرة العربية من لوموند ديبلوماتيك ، ورئيس منتدى الاقتصاديين العرب ،ورئيس مجلس إدارة موقع مفهوم» ، للإجابة على تساؤلات كبيرة ، منها ، ما الذي يمكن فعله في مسعى للم الشمل السوري وتوحيد الجهود ؟ ما هو المشترك الذي يمكن الوقوف عليه ليعتمد أساساً يبنى عليه موقف يوحّد الجميع ، وينهي هذه النيران التي تحرق كل شيء ؟ وما الذي سنستند عليه لنبني أو نبحث عن سوريا تتجاوز محنتها ، وتعيش استقراراً ينتظره الجميع ؟.

يبدأ سمير عيطة حديثه عن المشهد السوري العام ، بسرد تساؤلات جوهرية أربعة ، وفيما يتعلق بالمدخل الأول يقول «عيطة»: «لم تعش شعوب كثيرة ما يعيشه السوريون ، ولذلك من الواجب أن تتم مقاربة الواقع اليوم ، بواقع اليوم ، وليس بالواقع في بداية الثورة ، حيث يمكننا الحديث عن وجودها ، أي الثورة ، أو عدم وجودها. ولكن كل من يتناول الثورة السورية انطلاقاً من منظور الأمس ، يسقط على الناس اليوم آمال وأفاق غير موجودة ، وفيها نوع من الخداع للناس. ففي سوريا انطلقت ثورة حقيقة ، والكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع قالوا ، إن سوريا أحق أن يكون فيها ثورة من تونس ومصر ، ولكن للأسف نقلت هذه الثورة لتكون حرباً كبيرة. ولا يزال البعض يتفاجؤون بهذه المقارنة ، ورغم مشاركتنا في جهود توحيد المعارضة ، كانت الحرب تحضّر لها منذ ذلك الوقت ، بداية في ريف حلب ومن ثم إلى داخل حلب ، وبات الوضع اليوم ، أننا نعيش حرباً شاملة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ، فيما لا يزال بالإمكان الحديث عن ثورة في المناطق التي تخضع لسيطرة النظام ، حيث المعتقلون والمعارضون لبطش النظام هناك».

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

يكمل «عيطة» تصوراته بسرد تفاصيل المحور الثاني ، حول القصف الأمريكي الخليجي على سوريا» ، والذي لا يمكن وصفه إلا عدواناً على سوريا وخرقاً للسيادة ، شخصياً لا أقبل أن تعتدي أي دولة أخرى ، أو تقصف سوريا وهذا أمر مبدئي ، فالحرب لن تنهي حرباً قائمة ، بل العكس ، هذه الحرب تفتح مجالاً للتعاطف مع داعش ، وما يمكن توقعه مما يحصل اليوم مثير للتعجب ، المعارضة اليوم باتت يتيمة لا تعرف إلى أين تؤخذ ، فهناك مشروع تقسيم ، والدول تدفع باتجاه مصالحها الخاصة ، عن طريق تقسيم البلاد إلى قسمين ، بدلاً من خروجها من سوريا بدون أيّة مكاسب تذكر ، وأنا أرفض هذا المشروع المطروح جملة وتفصيلاً رغم صعوبة إيقافه ، فليس العراق وحده من لا يملك إمكانية أن يملأ لاعب مكان آخر داخل صراعه المحلي ، فليس من المعقول جلب الجيش العراقي المعبأ طائفياً ، وقوات البيشمركة المعبأة قومياً لملء الفراغ في أماكن سيطرة داعش ، لأن الأخيرة نتجت عن خلل اجتماعي داخلي في كلا البلدين ، أقصد سوريا والعراق. إضافة إلى أخطاء المعارضة السورية ، فلا يمكن تصور أن تنجز المعارضة البديل الذي يحل محل داعش ، تنظيماً وقوة وتعاملاً مع الناس ، وإذا لم يُنتج هذا البديل خلال الأشهر القليلة القادمة شيئاً مميزاً على مستوى الائتلاف والحكومة المؤقتة ، ولم يتم التعامل مع القضية بجدية ، ولم تتحسن الأوضاع في المناطق التي تعمل فيها الحكومة المؤقتة ، فسوف ينتصر بشار الأسد ، وهذه هي المعركة الحقيقية ، والتي تأتي على مستوى كيفية تأسيس شيء يخدم بلداً ، ويخلق نوعاً من الاستقرار ، بدلاً من الفوضى القائمة في المناطق المحررة ، إضافة إلى حل معضلة الصلاحيات بين الائتلاف والحكومة. والحساسية حول كيفية خدمة الناس ، دون أن تتحول إلى مشروع لتقسيم البلاد ، وهذه تحتاج الدراية الكاملة بتفاصيل الصراع ، وتوازنات القوى الفاعلة فيه».

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

من جهتها قالت الناشطة والمعتقلة السابقة هنادة الرفاعي «إن عيطة صاحب اللاءات الثلاث ، يؤكد على ضرورة التفكير بكيفية وقف الحرب في المرحلة الراهنة ، وتوجه البلاد نحو مشروعٍ للتقسيم والذي نرفضه جميعاً ، ونحن نؤكد على الأمل بطفرة ، قد تغيّر المسار الحالي الذي تسير فيه البلاد نحو الهاوية ، ويجب التحسس لمدى الخطورة التي وصلت إليها الأوضاع ، من تشتت المعارضة الخارجية وفقدان الثقة بها ، وضرورة إشراك الشباب الذين بدأوا الثورة ، في قيادتها».

ما الذي يمكن فعله في مسعى للم الشمل السوري وتوحيد الجهود ؟ ما هو المشترك الذي يمكن الوقوف عليه ليعتمد أساساً يبنى عليه موقف يوحّد الجميع ، وينهي هذه النيران التي تحرق كل شيء ؟ وما الذي سنستند عليه لنبني أو نبحث عن سوريا تتجاوز محنتها ، وتعيش استقراراً ينتظره الجميع ؟

يتابع عيطة حديثه عن محوره الثالث ، لوصف الصراع السوري الراهن ، «الحرب لا تصنع الحرية ، فالحرب لها قوانينها وسياقها وتداخلاتها ومنطق المال والسلاح والسيطرة ، والحرب من الممكن لها أن تؤسس للحرية عندما يرتبط السياسي بالعسكري ، لكن ما يجري في سوريا يؤكد أنه ليس هناك علاقة بين الاثنين ، هناك محاولات للربط ، ولكني لا أجد أية معركة خاضتها قوى المعارضة المسلحة لسبب سياسي ، وبتنسيق بين قيادة سياسية والقيادات العسكرية ، والدليل على ذلك ، الاختلافات التي كنا نشهدها كلما فتحت جبهة جديدة ، وهنا يجب أن نستفيد من تجربة قريبة منا ، إن ما ساهم بنجاح الثورة الفلسطينية هو ربط السياسي بالعسكري ، إلى جانب نجاح القيادة السياسية لحركة فتح ، بأن تحتوي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أكثر التنظيمات اختلافاً عنها في إطار واحد ، فإذا لم يستطع الائتلاف أن يحتوي كل أطياف المعارضة ، فكيف سيحتوي كل أطياف المجتمع السوري ، كما أن الحرب لا تصنع حرية إذا لم تكن أساساً لمشروع سياسي ، وبما أنها ليست أساساً لمشروع سياسي سوري ، فإن أهم شيء الآن ، هو إيقاف الحرب ، حتى بدون وجود حل سياسي واضح ، إذ ليس هناك سياسة في الحرب دون الربط بين السياسي والعسكري ، والأهم هو إيجاد طريقة لإيقاف الحرب».

وهنا يعقب المعارض السوري فؤاد إيليا على حديث عيطة بالقول: «صحيح أن الحرب لا تصنع الحرية ، ولكن الحرب من أجل الحرية تصنع الحرية. والمقاربة التي ذكرها عيطة عن منظمة التحرير ليست صحيحة. وكل الذي أراد سوقه من خلال مناقشة الحرب ، من أجل الحرية وعدم ارتباط العسكري بالسياسي ، هو للوصول إلى فكرة تقضي بإيقاف الحرب حتى من دون الوصول إلى حل سياسي ، ما يدفعني للقول بالمثل الشعبي ، ((وكأنك يا أبو زيد ما غزيت)) ، اين الديمقراطية التي ينشدها الشعب ؟ اين الحرية التي طالب بها الشباب الذي استشهد ؟ ثم من الذي بدأ الحرب ، هل هم الشباب السلمي وهم يتعرضون للقتل والاعتقال والموت في زنازين النظام وباعترافه ؟ هل الثورة هي التي استخدمت الأسلحة المحرمة دولياً. إنه الهروب من محاسبة نظام دموي بحجة ايقاف الحرب ، وهو برأي خدمة مجانية لنظام أوغل في دم شعبه ، وأسقط سيادة الدولة وفتح المجال واسعاً لكل الإرهاب لأن يعيث قتلاً وتدميراً. لست أدري ماذا يمكن أن يخدم شعار إيقاف الحرب الآن ، وبعد كل هذا العدد من الشهداء الذين سقطوا» ؟.

ولخلق هذه الآلية والطريقة المناسبة ، يردف عيطة في الحديث عن هذه الحيثية المهمة «الوضع في سوريا وتركيبة القوى باتت معروفة ، وكذلك تركيبة المصالح الخارجية أصبحت واضحة ، فهناك استثمار من دول خليجية على سوريا ، وهناك استثمار من تركيا ومن إيران ، ولن يقبل أحد الخروج من اللعبة السورية بدون إيرادات ، هذا ليس أمراً جديداً ، وهذه المعادلة أكبر من حجم البلاد ، وحين قمنا بصياغة العهد الوطني في حلبون ، انتقدني نشطاء ثوريون وقالوا ، «إن الثورة تكون ثورة عندما تبحث عن نظام بديل» ، يجب عدم الاكتفاء بإسقاط النظام القائم ،

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

خاص ضوضاء/ منتدى المعرفة وحرية التعبير

فالثورة الفرنسية لم تسمَ ثورة مباشرة ، لأن الثوار الفرنسيين احتربوا فيما بينهم ، وجاء بعدها نابليون الديكتاتور ، وهي سميت فقط ثورة لإنتاجها ورقة إعلان حقوق الإنسان والمواطنة ، والتي جاءت كحدث في ظروف خاصة ، ومثّلت الأثر النبيل الوحيد للثورة الفرنسية. هذه كانت وجهة نظرنا من أجل وضع عهدٍ وطني ، فالثورة عندما تنطلق لا يمكن التحكم بها ، لأنها تبدأ من الشباب ، لذلك حاولنا الربط بين الرعيل الأول من السياسيين ، وبين الشباب ، وبين السياسي والعسكري ، وكان الفشل هو المصير ، وهذا ما دفعنا للتركيز على الخروج بالعهد الوطني في حلبون حينها».

يتابع «عيطة»: «شخصياً ، حافظت مؤخراً على علاقات مع دولتين فقط هما أمريكا وروسيا ، وقلت لهما ، أنتما البلدان الأكثر قرباً من سوريا من حيث التنوع الديني والعرقي والثقافي ، وإذا زالت سوريا من الوجود فستزول أمريكا وروسيا بعدها ، لأنه لن يبقى هناك مثال في الشرق ، عن دولة متعددة الأديان والأعراق تعيش هوية قومية بالرغم من تعددها ، ذاكرتنا الجمعية من الصعب محوها ، وهي محفوظة ، لا يمكن إلغاؤها ، ولا يتوجب ذلك لأنها ليست إرثاً سورياً فحسب بل إرث للإنسانية».

والحل هنا حسب «عيطة» يتمثل في «وقف الحرب بأقل الشروط سوءاً ، حتى تعود السياسة عن طريق وقف الآلية ، ووقف التشنج بين الطرفين والفوضى القائمة ، ولكن كيف ، هناك عدة طرق لكيفية السير إلى الأمام ، منها ، ما يقول لنوحّد المعارضة أولاً ، ولكن هذا صعبٌ جداً في هكذا ظرف ، فإن لم نكن قادرين على التوحد في العام 2012 ، فلن نكون قادرين على ذلك الآن ، خاصة مع الضربة الأمريكية والتي قسمت الموالاة والمعارضة ، وقمست كذلك أعضاء كل حزب ، سواء داخل هيئة التنسيق أو الائتلاف ، وبات من الصعب إيجاد كيان جديد ، ولذلك ، لابد من الحوار والتواصل وزيادة الربط بين العسكري والسياسي ، التواصل بين مختلف الأطياف السياسية ، ورغم ذلك أيضاً ، لن يكون بإمكاننا الوصول إلى مؤتمر وطني عام ، يشكل جسم معارض كما تمنينا قبل مؤتمر جنيف ، وهذه ليست الأولوية الآن ، لابدّ من العمل على وقف الحرب بطرق جديدة».

يجب عدم الاكتفاء بإسقاط النظام القائم، فالثورة الفرنسية لم تسمَ ثورة مباشرة، لأن الثوار الفرنسيين احتربوا فيما بينهم، وجاء بعدها نابليون الديكتاتور، وهي سميت فقط ثورة لإنتاجها ورقة إعلان حقوق الإنسان والمواطنة، والتي جاءت كحدث في ظروف خاصة، ومثّلت الأثر النبيل الوحيد للثورة الفرنسية.

في المحور الرابع ، يجد «عيطة» أن من الواجب وجود «تصورٌ سياسي لما بعد الحرب ، يكون بمثابة العملية السياسية ، التي ستؤدي بعد إعادة تنشيط السياسة إلى المؤتمر الوطني ، ويجب تصور الآلية انطلاقاً من وقف إطلاق النار للوصول إلى المؤتمر الوطني ، ولابد من وجود معارضة وموالاة في أحسن الأحوال للتأسيس ، وخلق التفاعلات داخل الجهتين للوصول إلى شيء أنضج من الوضع الحالي. وهنا يجب أن نشير إلى أن هذه الآلية ، يجب أن تنطلق من الخطأ الأساسي الذي أدى إلى الثورة ، وهو مركزية الدولة بشكل كبير جداً ، فمثلاً ، كان لابد من تدخل وزير الصحة في دمشق ، حتى يبنى مستوصف أو مشفى في رأس العين أو القامشلي ، وهذه كانت إحدى أوجه مركزية الدولة الصارمة ، لذلك يجب بناء المؤسسات من خلال الشؤون الذاتية التي بدأت مع الثورة ، حيث تشكلت المجالس المحلية وبدأ الناس بإدارة مناطقهم بعيداً عن الارتباط بالدولة المركزية ، في ظل غياب قدرة الدولة على خدمة المناطق ، وهذا الأمر كان ضرورياً لضبط ما سيحصل في مرحلة وقف إطلاق النار ، فاللامركزية في المناطق المحررة مهمة في هذه المرحلة ، والمسؤولية هنا ستكون كبيرة جداً ، من حيث تأمين احتياجات الناس ، وهذا يحتاج إلى الكثير من الحنكة والصبر في التعامل مع هذه المعضلة ، وتلك المجالس ستتحمل هذه المسؤولية ، لذلك يجب أن يخلق التصور بين وقف إطلاق النار ، والمشروع السياسي الوطني والذي سيقرر شكل الدستور ، ويوازن بين الديمقراطيين والإسلاميين ، وعلى الجانبين أن يتحملوا كل الآراء ، وهنا ستكون الصراعات محتدمة بين المعارضة والتي تحمل في شكلها الجوهري لامعقولية كبيرة ، والمعيار يجب أن يكون اعتماداً على التمثيل الديمقراطي ، وهذه الفترة السياسية ستكون مهمة لتأطير السياسة في خدمة الناس ، ولن تتفق أطياف المعارضة بدون المشروع الوطني السياسي السوري ، والذي لابدّ أن يكون جامعاً لكل السوريين ، أو على الأقل ، أن يكون حيادياً وعلى مسافة واحدة من كل مكونات السوريين».

تقرير

ضربات التحالف على داعش فعل ورد فعل

وكالة سمارت- خاص ضوضاء

في وقت يواصل فيه التحالف الدولي عملياته ضد مواقع وتجمعات تنظيم «الدولة الإسلامية» بمنطقة كوباني/عين العرب وبعض المواقع النفطية التي يسيطر عليها التنظيم بريف دير الزور ، تسارع قوات النظام لتعزيز سيطرتها على مناطق حيوية في ريفي حلب وحماة. وقد كثفت قوات النظام مؤخراً ، قصفها الجوي على مدن وبلدات بريف إدلب ، وسط أنباء عن استخدامها غازات سامة في حي جوبر بدمشق.

وبعد مرور نحو شهرين على بدء العمليات العسكرية للتحالف الدولي في سوريا ، يرى مراقبون أن استراتيجية الضربات الجوية الأمريكية في سوريا لا تزال تثير الشك والريبة ، وذلك لأن هذه الضربات لا تؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً. كما يعد معارضون سوريون أن هجمات التحالف ، وسياساته بشأن الحرب على الإرهاب محدودة الأثر ، بل هناك من يقول بأثرها السلبي ، لأنها لا تستهدف النظام وقواته ، وهو هدف كان ينبغي أن يكون في جملة أهدافها ، بل لأن القوى والتشكيلات العسكرية التي تقاوم النظام وجماعات التطرف ، لا يتم التنسيق معها ولا دعمها بصورة حقيقية على المستويين السياسي والعسكري. ويرى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة أن امتناع قوات التحالف عن دعم الجيش الحر «لاسيما في ريف حلب الشمالي» ، يصب في مصلحة النظام ويعزز تقدمه في المنطقة. وتشير بيانات الائتلاف المتتالية حول عمليات التحالف أن تركيز قوات التحالف على محاربة تنظيم الدولة في مدينة كوباني ، أعطى الفرصة لقوات النظام بارتكاب المزيد من المجازر والتقدم أكثر في المنطقة. وتالياً ، فإن أي «تقدم لقوات النظام في جبهة حلب ، يمثل خسارة في المعركة ضد داعش على المدى البعيد» ، حسبما يفيد الائتلاف.

ميدانياً ، شن مقاتلو المعارضة في ريف حلب الشمالي مؤخراً ، عمليات ضد قوات النظام لتأمين خطوط إمداداتهم إلى حلب ، بعد التقدم الذي أحرزته قوات النظام في الفترة الأخيرة. واشتدت حدة المعارك في جميع أنحاء منطقة حندرات غداة مقتل 15 عنصراً من قوات النظام والميليشيات الموالية له ، فضلاً عن 12 مقاتلاً من المعارضة. ويسيطر مقاتلو المعارضة على مناطق في الجانب الشرقي من حلب ، فيما تسيطر قوات النظام على قطاعات على الجانب الغربي للمدينة. ويشارك قوات النظام ، عناصر من «حزب الله» اللبناني ، وكذلك مقاتلون إيرانيون وفلسطينيون من الفصائل الموالية للنظام.

وفي حلب اليوم ، تعد السيطرة على تل حندرات الاستراتيجي أمراً مهماً للمعارضة ، حيث يطل التل على خط إمدادهم الرئيسي القادم من تركيا ، كما يمكن أن يساعد التل قوات النظام على حصار المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في مدينة حلب.

ويستغل النظام انشغال تنظيم «الدولة الإسلامية» في منطقة كوباني ، لتحقيق تقدم في مدينة ديرالزور. وأفاد مراسلنا السبت الفائت ، باشتداد اشتباكات بين الطرفين في منطقة حويجة صكر بديرالزور. كذلك يحاول النظام التقدم في ريف حماة. وتشير المعلومات الميدانية أن قوات النظام سيطرت على معظم أحياء مدينة مورك في ريف حماة الشمالي بعد محاولات كثيرة لاقتحامها. وأفادت مصادر محلية بأن قوات النظام تكبدت ألف قتيل في حملتها التي امتدت تسعة أشهر على مدينة مورك. وقالت مصادر ميدانية إن قوات النظام تقدمت من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية للمدينة مدعومة بعشرات الغارات الجوية ، متبعة سياسة التدمير الممنهج للأبنية والأحياء السكنية التي خلت من سكانها منذ أشهر.

ويذهب محللون غربيون للقول بأن الضربات الجوية لا يمكن أن تكون إلاَّ جزءاً من استراتيجية عسكرية أكبر ، تشمل أيضاً في نهاية المطاف وجود قوّات برية. ولا توجد في الوقت الراهن أية دولة في العالم مستعدة لإرسال قوّات إلى سوريا ، ولذلك يبحث الغرب بشكل ميؤوس منه عن المقاتلين «المعتدلين» ، الذين يمكنه تسليحهم. ولكن بعد أن «سمح الغرب طيلة أربعة أعوام بالقتل والإجرام في سوريا ، لم يتبقّ هناك بطبيعة الحال الكثير من الاعتدال» ، فالمعارضة المسلحة في سوريا منقسمة ومعظمها تقريباً يتبنى إيديولوجية إسلامية. فمن دون المساعدة الخارجية «لا يبقى لأغلبها سوى الإيمان والحماس إلى الانتهاء كشهداء في الجنة». وبالإضافة إلى ذلك فقد أدّت الحياة التي يعيشها الأهالي تحت القصف اليومي من قبل النظام إلى جعل بعض السوريين المتبقين ينظرون إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» على أنّه مخلص لهم.

ويعتقد هؤلاء المحللون أن أية محاولة لمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» سيكون مصيرها الفشل ، إذا لم يهتم المرء بالسؤال حول ظهور هذا التنظيم الإرهابي. وهنا سينتهي المرء بسرعة إلى نظام الأسد والخطر الكبير الذي يهدّد بتقديم الهدية التالية إلى الديكتاتور ، وذلك من خلال قصف وإبعاد طرف من الأطراف المعارضة للنظام. ويرون أنه يتعيّن على الغرب ألاَّ يقوم فقط بتشكيل قوّات برية فعّالة من المعارضة في سوريا لمواجهة التنظيم ، بل يجب أيضاً تكوين بديل سياسي معقول ليحل محلّ نظام الأسد في سوريا ، فالسوريون الذين يتمسكون بالنظام يفعلون ذلك غالباً بسبب خوفهم مما قد يحدث بعد سقوط النظام.

ويرى معارضون أنه يتم عملياً إضعاف متزايد لمناهضي الإرهاب من الناحيتين السياسية والعسكرية. وإذا كان الهدف ، كما يقال في العلن ، محاربة الإرهاب والتطرف ، فالمطلوب إعادة النظر فيما يتم اعتماده من سياسيات ، وما يجري القيام به من خطوات ، المطلوب فعلاً أن تشمل الحرب ضد الإرهاب حرباً على النظام ، وأن يتم تقديم دعم حقيقي وفعال للقوى المناهضة للإرهاب ، سواء في قتالها ضد تنظيم «الدولة» وأخواته ، أو في قتالها ضد قوات النظام.

تقرير

النصرة بين قتال النظام والسير على خطا تنظيم «الدولة»

تقرير: وكالة سمارت - خاص ضوضاء

يبدو جلياً أن المعارضة السورية ، السياسية والشعبية ، تختلف على تحديد موقع «جبهة النصرة» في خارطة الفصائل المقاتلة ضد النظام السوري. هذا الاختلاف اتضح جلياً حين استهل التحالف الدولي عملياته في سوريا بضرب مواقع الجبهة ، حيث أيد البعض تلك العملية في حين رفض قسم من المعارضة الضربة ، في اعتبار «النصرة» فصيلاً يقاتل ضد النظام السوري. علماً أن التحالف اكتفى بتلك العملية وتوجه لمواقع تنظيم «الدولة الاسلامية».

تعد «جبهة النصرة لأهل الشام» من الجماعات السلفية الجهادية التي أسست أواخر عام 2011 في غمرة الانتفاضة في سوريا. ودعت الجبهة في بيانها الأول الذي أصدرته في 24 كانون الثاني 2012 ، السوريين للجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري. وتبنت منذ إنشائها عدة هجمات وتفجيرات في مدينة حلب ، وحي الميدان بدمشق في كانون الثاني 2012 وعلى منشآت أمنية في دمشق مطلع أيار 2012. وجاء في بيان نشر على موقع «شموخ الإسلام» الذي يستخدمه الإسلاميون تحت عنوان «القصف بالنسف» ، أن «جبهة النصرة تتبنى عملية فرع الأمن الجوّي وإدارة الأمن الجنائي بدمشق».

ولا يعرف على وجه التحديد أصل جبهة النصرة ، لكن يبدو أنها نشأت في مدينة حمص وسط سوريا وقد ربطتها تقارير استخبارية أميركية بتنظيم القاعدة في العراق. وسبق لنائب وزير الداخلية العراقي عدنان الأسدي أن صرح في شباط 2012 أن مجاهدين يتسللون من العراق إلى سوريا ، وأن هناك أسلحة يجري تهريبها إلى مناوئي النظام السوري.

في كانون الثاني 2012 ، أصدر المدعو «الفاتح أبا محمد الجولاني» بياناً أعلن فيه عن تشكيل «جبهة لنصرة أهل الشام» من «مجاهدي الشام». وحدد البيان الهدف من إنشاء الجبهة بالقول إنها جاءت سعياً من مؤسسيها «لإعادة سلطانِ اللهِ إلى أرضِه ، وأن نثأر للعرضِ المُنتَهَك والدمِ النازِف ونردَّ البسمَةَ للأطفالِ الرُضَّع والنِساءِ الرُّمل». واستهجن البيان دعوة البعض للاستعانة بقوى غربية للخلاص من نظام حزب البعث الحاكم ، واصفاً إياها بأنها «دعوة شاذة ضالة وجريمة كُبرى ومُصيبة عُظمى لا يغفِرُها الله ولن يرحم أصحابَها التاريخُ أبدَ الدهر».

وحمل البيان بشدة على الدولة التركية ، وعلى مشروع الجامعة العربية الذي حكم عليه بالفشل قبل البدء به. كما هاجم البيان إيران قائلاً إنه «لا يخفى على كلّ عاقلٍ السعيَ الإيرانيَّ الحثيث معَ هذا النظامِ (البعث) منذُ سنين قد خلتْ لزرعِ الصفوية في هذه الأرضِ المُباركةِ لاستعادة الإمبراطورية الفارسية ، فالشام لإيران هي الرئتان ، يتنفسُ بها مشروعها البائد».

وبالرغم من أن التنظيم ، وبلسان زعيمه الجولاني ، بايع أيمن الظواهري وتم إدراجه في لوائح الإرهاب الدولية ، خصوصاً من الولايات المتحدة والسعودية ، هناك جمهور واسع من السوريين المعارضين يؤيدون التنظيم لأنه فصيل يقاتل من «أجل إسقاط النظام وحماية السوريين المعارضين» ، بعكس تنظيم «الدولة الإسلامية» ، التي لم يكن همها سوى السيطرة على «المناطق المحررة» وفرض سلطتها على أهاليها.

جنبلاط: النصرة ليست إرهابية

اعتبر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط ، «جبهة النصرة» منظمة غير إرهابية. هذا الموقف أثار استنكارات لبنانية عديدة ، خصوصاً في ظل احتجاز «النصرة» عسكريين لبنانيين وإعدام إحدهم ، إضافة إلى التفجيرات التي تبنتها سابقاً في الداخل اللبناني ، لكن الموقف الجنبلاطي راق في الوقت عينه للبعض الآخر. ولم يعبر جنبلاط عن وجهة نظره تجاه أعمال «النصرة» أو التصنيفات المسقطة عليها ، بل يعبّر ، بحسب مصادر مقربة من جنبلاط ، عن «وجهة نظره في ضرورة التعاطي مع هذه المجموعة على أنها اصبحت في حكم أمر الواقع موجودة في سوريا».

وتجاوز ملف «جبهة النصرة» الحدود السورية ، حيث نفذ الجيش اللبناني حملات المداهمات والاعتقالات التعسفية في 25-9-2014 بمنطقة «الجفر» بعرسال بحق اللاجئين السوريين ، واعتقل مئات الأشخاص ، وتم إحراق مخيم «البنيان» المؤلف من حوالي 150 خيمة تؤوي مئات اللاجئين ومعلومات عن إحراق مخيمات أخرى. ورأى النائب وليد جنبلاط ، أنه لو كانت قد تمت إقامة المخيمات للاجئين السوريين في لبنان ، ربما لتجنبت بلدة عرسال الوضع الحالي الذي وصفه بالمصيبة. وقال «يجب ألاّ تظلم عرسال ، فهناك من غرر بهم من أبناء عرسال وهناك النازحون السوريون» ، مشيراً إلى أن عرسال «وطنية وقومية وعربية والأجهزة الأمنية تقوم بكل ما يلزم من أجل درء الفتنة والارهاب». ويأتي ذلك تزامناً مع انشقاق ثلاثة جنود من الجيش

اللبناني وانضمامهم إلى «جبهة النصرة». كما تحتجز الجبهة منذ آب الماضي عناصر من الجيش والأمن اللبنانيين كانت قد خطفتهم من مواقع عسكرية متقدمة على الحدود اللبنانية السورية ، وتريد مقايضتهم بمعتقلين إسلاميين في سجن رومية اللبناني ، واتهمت مؤخراً «حزب الله» بتعطيل المساعي التي تُبذل للإفراج عنهم. وبداية الشهر الجاري ، هاجمت الجبهة مواقع لـ«حزب الله» في جبال لبنان الشرقية وقالت إنها قتلت ما لا يقل عن عشرة من عناصر الحزب.

محاولة توسيع النفوذ في سوريا

لا تزال «جبهة النصرة» تعمل على توسيع رقعة نفوذها في ريف إدلب ، وسط مخاوف من تكرار السيناريو الذي فرضه تنظيم «الدولة الإسلامية» على مساحات واسعة من سوريا ، وإعلانه الخلافة الإسلامية فيها. وكان أبو فراس السوري ، الناطق الرسمي باسم «جبهة النصرة» قد أفاد في وقت سابق ، أن المقصود من «فكرة الإمارة التي أعلنها الجولاني في إدلب ، هو مجرد إعادة هيكلة لإدارة وتنظيم المناطق المحررة لمواجهة الأجندات الغربية التي أتت بطليعة الدجال ، وترمي لإقامة دولة علمانية وديمقراطية وتقف في وجه شرع الله».

وأكد أبو فراس السوري ، في لقاء مصور مع قناة «المنارة البيضاء» ، أن تحرك «جبهة النصرة» جاء بعد انتشار الحواجز وكثرتها في ريف إدلب ، والتي «سهلت عمليات تهريب المخدرات وغيرها من المحرمات شرعاً ، إضافة إلى الحواجز التي أرهبت أهل الشام ، وأعاقت تنقل المجاهدين ونقل الجرحى» ، فتوجب على «النصرة» القيام بإجراء يخفف من انتشار هذا الأمر بشكل سريع في «المناطق المحررة» ، الأمر الذي دفع «النصرة» للاتفاق مع بعض الفصائل على وثيقة تحكيم الشريعة ، والتي تهدف لإعادة تنظيم هذه المناطق ، وإقامة «دور قضاء ، وهذه كلها من متممات الجهاد».

وكانت «جبهة النصرة» سيطرت في السابع من تموز الفائت ، على بلدة الزنبقي في ريف جسر الشغور ، بعد اشتباكات عنيفة مع «لواء ذئاب الغاب» ، التابع لـ«جبهة ثوار سوريا» ، وفق مراسل «سمارت». وقال نشطاء محليون للمراسل ، إن «النصرة» استولت على مقرات اللواء في البلدة ، وقتلت عدداً من عناصره ، فيما ألقت القبض على الباقين ، كما استولت على أسلحتهم وذخيرتهم ، بحجة تزايد شكوى الأهالي من ممارسات اللواء ، وفرضه إتاوات عليهم ، إلى جانب عمليات «السرقة والتشليح» التي قام بها عناصره.

وجاءت هذه الخطوة بعد سيطرة «النصرة» على حواجز «اللواء 48» ، وكتائب «أحرار الجبل الوسطاني» في قرى الدغالي ومريمين والبيلعة والضهر والبحوث ودركوش بمنطقة الجبل الوسطاني. ونقل مراسلنا عن مصادر مقربة من «جبهة النصرة» ، أنّها و«الجبهة الإسلامية» وكتائب الجيش الحر ، تنوي تشكيل هيئة مشتركة لإدارة «المناطق المحررة» ، ومواصلة العمليات العسكرية ضدّ «الكتائب المسيئة» ، وسط حملة مشابهة في ريف حلب.

في المقابل ، وجهت «جبهة ثوار سوريا» في بيان لها ، دعوة إلى «المجاهدين والثوار الشرفاء ، في الثورة السورية» بهدف إلزام «النصرة ، للرضوخ لتحكيم الشرع» ، بعد سيطرتها على مقرات «ثوار سوريا» ، وقتلها نحو 100 مقاتل منها في ريف إدلب. وأضاف البيان ، أن بوادر إعلان إمارة في سوريا من قبل «النصرة» ، ظهرت أخيراً ، وبدأ أبو محمد الجولاني بتشكيلها من الحدود التركية ، وقام بعد انسحابه من ديرالزور إثر سيطرة تنظيم «الدولة» على المنطقة ، بالعمل على تشكيل إمارته شمال إدلب ، إلى جانب سحب «النصرة» مقاتلين تابعين لها من عدّة جبهات في ريف حلب الغربي باتجاه إدلب ، حسب تأكيد الناطق الرسمي باسمها ، لقناة «المنارة البيضاء» ، وذلك لتنظيم وترتيب الأمور في «المناطق المحررة».

وأكدت «جبهة ثوار سوريا» ، أن «النصرة» استقدمت نحو 1000 عنصر من المقنعين ، وداهمت «المرابطين في جسر الشغور ودركوش والزنبقي» ، وقتلت العديد من المقاتلين ، وأسرت نساء وأطفالاً ، ليتجهوا بعدها إلى مقرات «لواء ذئاب الغاب» ، ويقوموا بسرقة كل محتويات تلك المقرات. ودعت «جبهة ثوار سوريا» ، «النصرة إلى إعادة كل ما أخذته من مقراتها ، والانسحاب من تلك المناطق ، وإطلاق سراح الأسرى وتسليم القتلة للمحاكم الشرعية».

وقال الناطق باسم المكتب الإعلامي لـ«جبهة ثوار سوريا» ، إن «(ثوار سوريا) لا تهدف إلى قتال أي فصيل ، لأنها تعمل على عدّة جبهات ، ومعركتها الأساسية مع النظام». وأضاف الناطق باسم المكتب الإعلامي ، في اتصال مع وكالة «سمارت» ، أن على «جبهة النصرة ، اتخاذ موقف صريح وواضح من الأحداث العصيبة التي تمر بها المنطقة ، من وادي الضيف شمالاً وحتى مورك جنوباً ، وأن تتجه إلى قتال النظام ، بدل سعيها إلى السيطرة على مناطق كلفت ثوار سوريا ، الكثير من المقاتلين والعتاد حتى استطاعت تحريرها من قوات النظام».

كان لـ«جبهة النصرة» التي تقدّر التقارير عدد مقاتليها بأكثر من 12 ألف مقاتل ، حصة في الغارات الأولى للتحالف الدولي ، استهدفت فيها مستودعات أسلحة في إدلب ، لكن المفارقة أنه منذ ذلك اليوم لم نسمع بأي ضربة جديدة وجهت إلى «النصرة». وهنا تضامنت فئة كبيرة من «المعارضة الاسلامية» مع «النصرة» التي كانت السبّاقة في مقاتلة «الدولة» ، إلى جانب «الجيش الحر» وباقي الفصائل ، نظراً إلى أن غالبية عناصرها من السوريين ، فضلاً عن الخلاف العقائدي والقيادي بين التنظيمين وبين المتحدث باسم «الدولة الاسلامية» أبو محمد العدناني والجولاني من جهة أخرى ، ففي أحد التصريحات وصف الأول الثاني بـ«الصبي الخائن» ، فضلاً عن الهجوم المتواصل على الظواهري.

النُّـصب

قصة قصيرة - مهند الخالد
من مجموعته القصصية «ساعات الليل»

بدا الكتاب مشوَّشاً :

إلى مجلس بلدة عرصان المحترمين:

نعلمكم أن حكومة جلالته الرشيدة لا ترى مانعاً يمنع من بناء النصب .. لأخذ العلم وإعلامنا بالتنفيذ فوراً ...

«ديوان الحكومة»

«الله أكبر .. الله أكبر .. هبَّ رئيس المخفر واقفاء ماذا قلت لكم يا أخوتي ؟! لا تفقدوا الأمل ، جلالته لا ينسى أحد .. الحكومة لا تنام يا أخي .. وهل تنام وتتركنا بدون رعاية ؟! أبداً .. أبداً .. حاشا لله «.

فرَّت الأنفاس المحبوسة ، وبدا الرضا والسرور على الوجوه ، تبادلوا التهنئة فيما بينهم وراحوا ينقِّلون الكتاب من واحد إلى آخر ليتصفَّحه بنفسه .

_ قول لكم أيها الأخوة الأعضاء، بعضكم أساء الظنّ بحكومتنا الرشيدة وحرصها على أبناءها كنا قد نبَّهنا إلى أن الحكومة لا تخفى عليها خافية، لا يغمض لها جفن ، وأنتم ماذا تفعلون ؟؟ تتهمونها بالتقصير، ولماذا ؟؟ لمجرد أنها لم ترد على مراسيلنا التي توجع الرأس ؟ خمسة عشر كتاباء من كعب الدست ؟ وأنا أقول لكم لماذا لم ترد ، لأن لديها آلاف الكتب والطلبات لتنظر فيها وها هو اليوم الجواب ، دليل قاطع على براءتها . إنني أرجوكم أن تحلّوا عن ظهرها قليلاً والتفتوا إلى ما يجب علينا فعله لتبييض وجهنا أمامها .

نثر خطاب التاجر / رؤوف / إشارات خفية التقطتها الآذان ، فيما العيون انصبَّت على الأستاذ حسن وهو ينكمش في مقعده ، ينضح وجهه بالقلق.

_ أبنائي .. أخوتي ..أصدقائي الأعضاء .. إن الواحد منا إذا ذهب إلى الطبيب .. ها ؟ هل يشفى من الزيارة الأولى ؟! قولوا لي بربكم .. هل من زيارة واحدة يشفى ؟؟ أو اثنتين ؟ أو ثلاثة ؟ أو خمسة ؟؟ هيا .. هل سيكذب أحدنا ويقول نعم تكفي ؟؟ هيا .. فليصبح الواحد منا دجّالاً ويقول نعم . أرأيتم .. أنتم في هذا المجلس أولاد عالم وناس وتقولون للأعور أعور . ولكن ماذا تفعل بضعة كتب مع حكومة طويلة عريضة ؟؟ لو لم تكن هذه الحكومة تحصي أنفاسنا ، وتعرف عن ظهر قلب آلامنا وأحلامنا لضاعت مراسيلنا وضاع نصبنا إلى الأبد .

_ والله يا عارف أفندي معك حق ، حاشا لله أن يكون بيننا دجَّال أو كذّاب ، لا .. لا .. تكفي زيارة واحدة ، ولا خمسة كتب ولا عشرة ، هل ترون هذه الدنيا الواسعة يا أبنائي ؟ هل خلقها الله في يوم واحد ؟ في يوم واحد ؟ تفكروا إخواني قبل أن تجيبوا ، أنظروا حولكم أبنائي ، هل بجرَّة قلم تريدون بناء مستوصف ونصب وووووو ؟ ها أنتم الآن ترون بأعينكم .. جاءكم العصفور وخيطه ، دعونا نرى همّتكم ، ابعثوا الآن بكتاب جديد بخصوص المستوصف وسوف ترون .ختم الشيخ طعيس خطبته ، التفت نحو الأستاذ حسن ، قال :

_ هات أستاذ .. هات ورقة وقلماً ولنكتب مثل العالم والبشر .

2007/7/18